الدكتور
جابر محمد البراجنه

المحتسب
في
التصغير والنسب

الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م

دار الطباعة المحمدية
٣ درب الأتراك بالأزهر / القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمه

أحمدك اللهم رب العالمين وأصلي وأسلم على أشرف الخلق وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

وبعد . . .

فقد ميز الله الإنسان على سائر الكائنات بجعل فيه ما يستطيع به أن يفصح عما فى فؤاده وما يجول فى خاطره ، ألا وهو اللسان .

وصدق الشاعر حين قال :

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وأشرف ما لهج به اللسان من لغات هى لغتنا العربية التى شرفها الله فأنزل بها هذه المعجزة الخالدة ، القرآن الكريم ، على قلب أعظم البشر وأكرم الرسل سيدنا محمد بن عبد الله ، صلوات الله وسلامه عليه وزادها الله تشريفاً وتكريماً حينما تعهد بحفظ القرآن الكريم فقال « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » :

ومما هو جدير بالذكر هنا أن هذه اللغة تحارب من قبل أعداء العروبة والإسلام .

ولذا كانت المهمة الأولى ، فى نظرى ، لكل باحث فى عصرنا الحاضر هى المحافظة عليها وعدم تمكين هؤلاء من النيل منها ، ولن يتأتى ذلك

إلا بما يبذل فى سبيلها من جهد وإعمال فكر ، وخصوصاً فى مجال المحافظة على التراث .

ومن هذا المنطلق اتجه نظرى إلى البحث فى بابين هامين من أبوابها وهما التصغير والنسب .

ولعل أهمية هذين البابين ترجع إلى تشعب مسائلهما وتداخلها مما يجعل الباحث غير المتخصص لا يقبل على قراءتها فى المصادر التى أهتمت بتقعيد القواعد ووضع الحدود دون الاهتمام ببسطها وشرحها ولذا فقد رأيت أن يكون بحثى فى مسائل هذين البابين قائماً على البسط والتوضيح حتى يتمكن القارىء العادى من فهمها، مدعماً بأقوال العلماء السابقين وشرح آرائهم حتى يشبع الباحث المتخصص رغبته .

وللأمانة العلمية أقول : لقد أفدت من من خبرات أساتذتى السابقين فى مجال البحث العلمى وتجاربهم ، شأنى شأن كل باحث متخصص . غير أنى حرصت على أن لا يطغى ذلك على شخصيتى التى حاولت أن يكون لها دور بارز فى هذا البحث .

وليس من اللائق أن أدعى لهذا العمل الكمال ، فالكمال لله وحده ، لكننى بذلت فى سبيل إخراجه على صورة تليق ومكانة لغتنا العربية كل ما أستطيع من جهد .

فالله أسأل أن يوفقنا لما فيه خير ديننا ولغتنا ، إنه على ما يشاء قدير .

دكتور

جابر محمد البراجه

التصغير

تعود الصرفيون على أن يذكروا باب التصغير عقب التكسير مباشرة وهم فى ذلك يقتدون بإمام النحاة سيبويه حيث إنه يرى أن التكسير والتصغير من واد واحد وقد صرح بذلك فى كتابه بعد أن عقد مقارنة بين البابين وما يحدثانه فى الاسم فقال : « فالتصغير والجمع من واد واحد »(١).

وهما من واد واحد لأن كلا منهما يغير اللفظ والمعنى(٢).

تعريف التصغير :

التصغير فى اللغة هو التقليل وأما فى اصطلاح الصرفيين فهو تغيير مخصوص يطرأ على بنيـــة الكلمة المعربة وهيئتها فيحولها إلى وزن من أوزانه وهى (فعيل وفعيعل وفعيعيل)(٣) .

أغراضه وفوائده :

لم يكن هذا التغيير الذى يطرأ على بنية الكلمة وهيئتها فيحولها إلى وزن آخر غير الذى كانت عليه عبثا وإنما وراءه فوائد وأغراض معينة وهذه الأغراض والفوائد هى :

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/٤١٧ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون دار الجيل .

(٢) ينظر حاشية الصبان ٤/١٥٥

(٣) ينظر المفيد فى التصغير والنسب د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم ط مركز التدريب المهنى .

١ — التقليل وهو نوعان : لأنه إما تقليل لذات الشيء نحو : كليب تصغير كلب أو لكميته نحو : دريهمات تصغير دراهم .

٢ — التقريب : وهو إما لذات الشيء نحو صديق تصغير صديق أو لزمانه ومسافته نحو قبيل الفجر وبعيد العصر وفويق هذا ودوين ذاك وأصيغر منك .

٣ — التحقير : أي تحقير شأن الشيء والحط من قدره نحو رجيل تصغير رجل وسبيع تصغير سبع وأسيد تصغير أسد .

٤ — التعطف : نحو يا أخي ويا حبيبي(١) .

وهذه الأغراض السابقة هي التي أجمع عليها البصريون ولم يزيدوا غيرها ، غير أن الكوفيين أثبتوا غرضا آخر وهو التعظيم واستدلوا على ذلك بقول الشاعر(٢) .

وكل أناس سوف تدخل بينهم
دويهية تصفـــر منها الأنامل

---

(١) ينظر همع الهوامع للسيوطي ٢/١٨٥ ط بيروت . الأشموني بحاشية الصبان ٤/١٥٧ وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢/٣١٧

(٢) هو لبيد والبيت من الطويل والشاهد فيه قوله (دويهية) وهي تصغير داهية والمعنى دويهية عظيمة لأن المقصود من الداهية هنا الموت وهذا ما يراه الكوفيون وقد رد رأيهم هذا فقيل : إن الداهية وإن كانت عظيمة في نفسها ولكنها سريعة الوصول فبالنظر إلى هذا صغرت إشارة إلى تقليل المدة وتحقيرها . ينظر الشواهد الصغرى للعيني بهامش من الأشموني ٤/١٥٧

وقول الشاعر :

فويق جبيل شامخ الرأس لم يكن ... لتبلغه حتى تكل وتعملا(١)

فقوله جبيل ثم تعقيبه بقوله شاهق الرأس دليل على أنه أراد تفخيم شأن الجبل .

وقد رد البصريون ذلك بأنه مؤول إلى تصغير التحقير ونحوه فالتصغير فى دويهية إيذانا بأن حتف النفوس قد يكون بصغار الدواهى ، وفى جبيل إيذانا بأن الجبل دقيق العرض وإن كان عاليا شاق المصعد(٢) .

شروط المصغر :

يشترط فى المصغر ما يلى :

١ — أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وسبب ذلك أن التصغير وصف فى المعنى والفعل والحرف لا يوصفان .

٢ — أن يكون غير متوغل فى شبه الحرف (أى متمكنا) فلا يصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها ولا الموصولات ولا أسماء الإشارة وشذ تصغير بعضها .

٣ — أن لا يكون المراد تصغيره على صيغة من صيغ التصغير فلا تصغر نحو الكميت وهو نوع من الخيل تميل حمرته إلى السواد ، ومسيطر ومهيمن ، ومبيطر اسماء الفاعلين من سيطر وهيمن وبيطر .

---

(١) البيت من الطويل وهو لأوس بن حجر وينظر فى شرح شواهد الشافية ص ٨٥ وشرح المفصل ٥ / ١١٤ والأمالى الشجرية ١ / ٢٥ وديوان أوس ص ٨٧

(٢) ينظر الهمع ٢ / ١٨٥ والاشمونى بحاشية الصبان ٤ / ١٥٧

ويرى بعضهم أنه يجوز تصغير نحو: مسيطر وذلك بحذف ياء الكلمة ووضع ياء التصغير مكانها وحينئذ يتحد لفظ المصغر والمبكر(١).

٤ — أن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو المسجد، وكذا نحو كبير وعظيم وجمع الكثرة، وكل وبعض وأسماء الشهور وأيام الاسبوع وغير وسوى.

وقيل إن الأسماء المعظمه إذا أريد بها مسمياتها المعظمة امتنع تصغيرها وإلا جاز التصغير(٢).

فوائـــد:

١ — اشترط فى المصغر كما مر أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ من ذلك تصغير أفعل فى التعجب كما فى قول الشاعر(٣):

ياما أميلح غزلانا شدن لنا   من هؤليا ئكن الضال والسمر

وجوز بعضهم القياس عليه وهو رأى الكوفيين لأنهم يعتبرونه اسما بخلاف البصريين فهو فعل عندهم ولذا شذ تصغيره.

---

(١) الغرة لابن الدهان حـ٣ ق ٢٤١ مخطوط نسخه بيدى

(٢) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك للمرادى ٥ / ٩٠ والأشمونى بحاشية الصبان ٤ / ١٥٦ والمفيد د/ عبد الفتاح بحيرى ص ٦ وشرح التصريح ٢ /٣١٨

(٣) هو على بن محمد العرينى وقيل كثير عزة والبيت من البسيط وينظر فى الهمع ٢ / ١٩١ وشرح الشافية للرضى ١/ ١٩٠ والإنصاف ١/ ١٢٧ وحاشية الصبان ٤/ ١٥٦ والشاهد — فيه قوله «أميلح» تصغير «أملح» وهو فعل تعجب من الملاحة والغزلان جمع غزال «وشدن» من شدن الغزال إذا قوى واستغنى عن أمه وهؤلياء: تصغير هؤلاء شذوذا والضال والسمر نوعان من الشجر

٢ — يرى الصرفيون أن فى المصغر معنى الصفة بيد أنه لا يعمل ويستدلون على عروض معنى الوصف فيه بعدم إمكان جمع مثل «رجل» جمع مذكر سالم إلا إذا صغر، لأنه قبل تصغيره لم يكن فيه معنى الوصف فلما صغر على «رجيل» أمكن جمعه جمع مذكر سالم فقيل «رجيلون» لأن التصغير أحدث فيه معنى الوصف ولم يعمل لأن الموصوف فيه مدلول عليه بلفظ المصغر وهو «أسد» فى قولك أسيد فلا يحتاج إلى رفع ضميره لدلالته عليه بصيغته(١).

٣ — المقصود من التصغير هو الاختصار كما فى التثنية والجمع فكما قالوا المحمدان والمحمدون فى تثنية محمد وجمعه بدلا من قولهم محمد ومحمد أو محمد ومحمد ومحمد قالوا «جميل» فى تصغير جمل لأنه أخف من قولهم جمل صغير.

---

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١/٢٣٧ والمفيد فى التصغير والنسب ص ٥ د/ عبد الفتاح بحيرى

أبنية التصغير وصيغه

اتفق الصرفيون على أن للتصغير ثلاثة أوزان هي :

١ — فعيل : بضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ثالثة ساكنة قبل الآخر ويصغر على هذا البناء كل ما كان على ثلاثة أحرف نحو : قمير — وذؤيب وجميل وكتيف تصغير قمر وذئب وجمل وكتف .

٢ — فعيعل : بضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ثالثه ساكنه هى ياء التصغير وكسر ما بعدها .

ويصغر عليه كل بناء على أربعة أحرف نحو : دريهم وجعيفر وزبيرج وعويلم تصغير درهم وجعفر وزبرج وعالم .

٣ — فعيعيل : بضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ثالثة ساكنة وكسر ما بعدها ثم زيادة ياء أخرى عوضا عما يحذف من الكلمة .

ويصغر على هذا الوزن كل بناء على خمسة أحرف سواء أكان رابعه حرف مد أم لا نحو : عصفور وعصيفير ومفتاح ومفيتيح ومنديل ومنيديل وسفرجل وسفيريج وفرزدق وفريزيد ، غير أن الخماس الذى ليس رابعه حرف مد يجوز لك أيضا أن تصغره تصغير الرباعى أى على وزن (فعيعل) من غير أن تعوض عن المحذوف ياء رابعة فتقول فى تصغير سفرجل وفرزدق ومنطلق : سفيرج — وفريزد ومطيلق .

ولسائل أن يسأل : لم كان أول هذه الأبينه الثلاثة مضموما وثانيها مفتوحا ؟ ولم كانت علامة التصغير ياء ولم تكن واوا ؟

وللإجابة عن ذلك نقول :

لقد علل الصرفيون ذلك بأنه لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى ولم يبق إلا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه ، لأن ياء التصغير وألف التكسير فى نحو : مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الألف ، وقيل إنهم جعلوا الفتح والألف للجمع لثقله فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء لمشابهتها ألف الجمع فى اللين وأقربيتها إليها من الواو(١)

وزعم بعض الكوفيين أن الألف قد تجعل علامة التصغير، وقد أورد ذلك المرادى فى شرحه للألفية وفند قولهم فقال :

« وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة (٢): أن الألف قد تجعل علامة التصغير، واستدلوا بقول العرب فى هدهد . هداهد ، يعنون التصغير وفى دابه وشابة ، دوابة وشوابة، ورد بأن الهداهد لغة فى الهدهد، وأما دوابة وشوابه فألفهما بدل من ياء التصغير ، والأصل دريبية وشويبية ، لأن ياء التصغير قد تجعل ألفا إذا وليها حرف مشدد(٣) اهـ .

وننبه إلى أن أبنية التصغير الثلاثة السابقة من وضع الخليل بن أحمد الفراهيدى ت ١٧٠ هـ على أرجع الأقوال حيث قيل له : لم بنيت المصغر

---

(١) حاشية الصبان ٤/١٥٥ وينظر توضيح المقاصد والمسالك المرادى ٥/٩٢

(٢) هو ابن الدهان

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٥/٩٠ وينظر الهمع ٢/١٨٥

على هذه الأبنية فقال: لانى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار(١) .

وعلى ذلك صار الوزن الاول يمثل الاسماء الثلاثية والثانى يمثل الاسماء الرباعية والثالث يمثل الاسماء الخماسية، وقد جمع ابن مالك أوزان التصغير الثلاثه فى قوله :

فعيلا اجعل الثلاثى إذا صغرته نحو قذى فى قذى

فعيعل فعيعيل لما فاق كجعل درهم دريهما

(١) ينظر شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣١٨

الوزن التصغيرى والوزن التصريفى

درجت كتب التصريف على أن تعقد موازنة بين هذين الوزنين حتى لا يقع أحد فى الخلط بينهما — ولو على سبيل الخطأ — ظنا منه أن كلا منهما وزن، وأن ما يراد من أحدهما يراد من الآخر .

وحرصا منا على إزالة هذا اللبس الذى ربما لا يقع فيه إلا المبتدئون نعقد هذه الموازنة بين الوزنين فنقول :

إن الوزن التصريفى مقصود به بيان أحوال أبنية الكلمة من حيث الحركات والسكنات والأصول والزوائد والتقديم والتأخير ..الخ .

ولم يكن ذلك مقصدهم حينما عمدوا إلى الوزن التصغيرى نظراً لأنهم قصدوا فيه (الوزن التصغيرى) الحصر والاختصار فى أقرب لفظ فقالوا : أوزان التصغير ثلاثة : فعيل ، وفعيعل ، وفعيعيل . فحصروا أوزان التصغير فيما تشترك فيه بحسب الحركات والسكنات لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها .

فوزن فعيل كما عرفنا يشترك فيه كل ما يراد تصغيره من الكلمات الثلاثية نحو : رجيل وقمير وجميل ، ووزن فعيعل يشترك فيه كل ما يراد تصغيرة من الكلمات الرباعية دون النظر إلى أى الحروف أصل وأيها زائد نحو : دريهم — كتيب .

ووزن فعيعيل ، يشترك فيه كل مايراد تصغيره مما زاد على ذلك من الخماسى نحو : عصيفير ومفيتيح وسفيريج .

وبالنظر إلى هذه الأمثلة التى أوردناها لكل وزن من أوزان

التصغير ، نجد أنها تختلف عن بعضها فى الميزان الصرفى رغم أشتراكها فى صيغة واحدة ووزن واحد فى الوزن التصغيرى ، لأننا نعتبر فى الوزن التصريفى الحروف الأصلية والزائدة .

فوزن الكلمات التى أوردناها فى الصيغة الأولى تصريفيا هو : فعيل ولا يغرنك أتفاق صورة الوزن التصريفى مع الوزن التصغيرى هنا .

ووزن الكلمات التى وردت فى أمثلة الصيغة الثانية تصريفيا هو : فعيلل وفعيل ووزن ما ورد فى الصيغة الثالثة هو : فعيليل ، — ومفيعيل وفعيايل .

وعلى ذلك فالوزن التصغيرى تشترك فى الصيغة الواحدة منه كلمات قد يكون بعضها مكونا من حروف كلها أصول كما فى درهم وبعضها مكونا من حروف بعضها أصلى والآخر زائد كما فى كتاب .

ونوثق ذلك بما قاله الرضى فى هذا الموضع :

يقول : وقد ينكسر هذا الأصل الممهد فى أوزان التصغير إذ قصدوا حصر جميعها فى أقرب لفظ وهو قولهم : أوزان التصغير ثلاثة :

فعيل ، وفعيعل ، وفعيعيل ويدخل فى فعيعل دريهم ، مع أن وزنه الحقيقى فعيلل وأسيود وهو أفيعل ، ومطيلق وهو مفيعل وجويرب وهو فويعل وحمير وهو فعيل ، ويدخل فى فعيعيل عصيفير وهو فعيليل ومفيتيح وهو مفيعيل ونحـــو ذلك ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها فإن دريهما مثلا

وأحيمرا وجديولا ومطيلقا تشترك فى ضم أول الحروف وفتح ثانيها ومجىء ياء ثالثة ساكنة وكسر ما بعدها وإن كانت أوزانها فى الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها، فقالوا لما قصدوا جمعها فى لفظ للاختصار إن وزن الجميع فعيعل (١) أهـ .

---

(١) شرح الشافية للرضى ١ / ١٤ تحقيق الشيخ محمد محى الدين .

كيفيـــة التصغير

عرفنا قبل ذلك أن للتصغير ثلاث صيغ هى : فعيل وفعيعل وفعيعيل وبينا أن صيغة فعيل يصغر عليهـا كل أسم ثلاثى نحو : رجيل وقـــبر وما زاد عن ذلك فإن تصغيره ينحصر فى الوزنين الآخرين وهما فعيعل وفعيعيل .

فالأول يصغر عليه الرباعى نحو : دريهم وجعيفر وزبيرج والخماسى الذى لم يكن رابعه مد نحو : سفيرج وفريزد أو فريزق فى تصغير سفرجل وفرزدق .

والثانى يصغر عليه ما كان على خمسة أحرف ورابعه حرف مد نحو عصيفير ومفيتيح تصغير عصفور ومفتاح .

وإذا كان الأمر كذلك فكيف تصغر ما زاد على ذلك برغم أنه لايخرج عن هاتين الصيغتين ، لأننا كما سبق قررنا أن أوزان التصغير لاتخرج عن الأوزان الثلاثة التى ذكرت وهى فعيل وفعيعل وفعيعيل لقد تكفل ابن مالك بالإجابه عن هذا حيث قال فى ألفيته .

وما به لمنتهى الجمع وصل   به إلى أمثلة التصغير صل

أى أننا نتوصل فى تصغير هذه الأسماء على فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به إلى الجمع على « فعالل وفعاليل » وذلك بأن تحذف من الأسم المراد تصغيره ما يخل بالصيغة مع مراعاة أن الحروف التى لها مزية أولى بالبقاء من غيرها فإن تساوت هـذه الأحرف فأنت بالخيار فى حذفها وبقائها ولتوضيح ذلك نقول :

إن الأسم المراد تصغيره إذا زاد عن أربعة أحرف بأن كان خماسيا

ولم يكن قبل آخره حرف مد ، فإن كان هذا الاسم مجردا نحو سفرجل وزبرجد حذف خامسه ، فيقال فى تصغير الاسمين السابقين سفيرج وزبيرج ، ويجوز لنا أن نعوض عن هذا الحرف المحذوف ياء قبل الطرف فيقال : سفيريج وزبيريج .

أما إذا كان هذا الاسم مزيدا فإننا نحذف منه ما يخل بصيغة التصغير أى مايزيد على أحرفها ، ويعترضنا هنا سؤال وهو أى هذه الأحرف الزائدة أولى بالحذف وأيها أولى بالبقاء ؟

ونجيب عن ذلك فنقول : إن أولى هذه الأحرف بالبقاء هو ما كانت له فائدة على الآخر ، أما إذا تساوت هذه الأحرف فى الفائدة فنحن بالخيار فى حذف ما نشاء منها وإبقاء الآخر .

فمثال الأول : مستقص ، ومستدع ويصغران على مقيص ومديع بحذف السين والتاء لأنهما مزيدتان وإبقاء الميم رغم زيادتها مثلهما إلا أنها لها فائدة لأنها مصدرة وتدل على اسمى الفاعل والمفعول .

ومثال الثانى « علندى » ، « (١) « وحبنطى » (٢) فيجوز لنا أن نصغرها على « عليند » « وحبينط » بحذف الألف منهما ، ويجوز أن نصغرهما على « عليدى » و « حبيطى » بحذف النون .

والسبب فى ذلك أنه ليس لواحد من هذه الأحرف الزائدة مزية على الآخر كما بينا (٣) .

---

(١) هو الضخم . (٢) هو القصير

(٣) ينظر الكتاب ٤٣٦/٣ والمقتضب للمبرد ٢٤٣/٢

وهناك وجه ثالث وهو تعويض ياء قبل الطرف عن الحرف المحذوف فيقال فى تصغيرهما حينئذ : عليند وحبينيط .

وإلى هذا الوجه الثالث أشار ابن مالك بقوله :

وجائز تعويض يا قبل الطرف

إن كان بعض الإسم فيهما انحذف

هذه هى القاعدة العامة فى تصغير ما زاد عن أربعة أحرف ولم يكن قبل آخره حرف مد ،وهى أنه يتوصل فيها إلى صيغة «فعيل» وفعيعل بما يتوصل به فى الجمع إلى فعالل ، « وفعاليل » .

ما خالف هذه القاعدة :

وقد جاءت عدة مسائل مخالفة لهذه القاعدة حصرها الصرفيون فى ثمانية مواضع حيث وقعت فيها حروف زائدة مخلة بالصيغة ولكنها لم يحذف منها شىء كما هى القاعدة، والسبب فى ذلك أن هذه الاسماء ختمت بشىء قدر انفصاله عن بنية الكلمة المصغرة فنزل منزلة الكلمة المستقلة وأوقع التصغير على ما قبل ذلك الشىء وهذه المسائل هى :

١ — الأسماء المختومة بتاء التأنيث نحو : قنطرة ودحرجة وجوهرة فيقال فى تصغيرها : قنيطرة ودحيرجة وجويهرة .

٢ — الأسماء المختومة بألف التأنيث الممدودة نحو : عقرباء وخنفساء فيقال فى تصغيرها : عقيرباء وخنيفساء .

ويرى سيبويه أن نحو : جلولاء وبراكاء وقريثاء ، مما ختم بألف التأنيث الممدودة وثالثه حرف مد — يصغر على :

جليلاء وبريكاء وقريثاء بحذف الواو من الأول والألف من الثانى

والياء من الثالث والاعتداد بألف التأنيث على أنها جزء من الكلمة على الرغم من أنه لايعتد بالتاء من نحو : فروقة(١) .

حيث إنه يصغرها على « فريقة » . وحجته فى ذلك أن لألف التأنيث الممدودة شبهاً بهاء التأنيث وشبها بألفه المقصورة فاعتبر الشبه بالهاء فى عدم الحذف لها واعتبر الشبه بالمقصورة فى إسقاط الواو والألف والياء .

وقد خالف المبرد سيبويه فى هذه المسألة حيث إنه يبقى الواو والألف والياء ويدغمها بعد القلب فيقول فى تصغير هذه الكلمات : جليلاء وبريكاء وقريشاء ، فلم يعتبر إلا أحد الشبهين فقط (٢) .

ولتوثيق ذلك نعرض نص سيبويه والمبرد فى هذه المسألة .

يقول سيبويه: إذا حقرت بروكاء أو جلولاء قلت : بريكاء وجليلاء، لأنك لا تحذف هذه الزوائد، لأنها بمنزلة الهاء وهى زائدة من نفس الحرف كألف التأنيث ، فلما لم يجدوا سبيلا إلى حذفها لأنها كالهاء فى أن لا تحذف خامسة وكانت من نفس الحرف ، صارت بمنزلة كاف مبارك وراء عذافر وصارت الواو كالألف التى تكون فى موضع الواو والياء التى تكون فى موضع الواو . إذا كن سواكن ، بمنزلة ألف عذافر ومبارك، لأن الهمزة تثبت مع الاسم وليست كهاء التأنيث (٣) ا . هـ

ويقول المبرد مخطئاً سيبويه فيما سبق : « واعلم أن سيبويه يقول فى

---

(١) أى مما فيه تاء التأنيث وثالثه حرف مد .

(٢) ينظر همع الهوامع ٢ / ١٨٨ والمفيد ص ١٧ والأشمونى بحاشية الصبان ٤/١٦٣ ، والفرة لابن الدهان ٣/ ق ٢٤٢

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/٤٤٠ — ٤٤١

تحقير بروكاء وبراكاء وخراسان : بريكاء وخريسان ، فيحذف ألف خراسان الأولى، وواو بروكاء ، كما يحذف ألف مبارك .

وليس هذا بصواب ولا قياس . إنما القياس ألا يحذف شيء لأنك لست تجعل ألفي التأنيث ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الإسم[١] .

٣ — الأسماء المختومة بياء النسب : نحو : عبقري ومسجدي ومشرقي فيقال في تصغيرها : عبيقري ومسيجدي ومشيرقي .

٤ — الأسماء المختومة بالألف والنون الزائدتين بعد أربعة أحرف نحو :زعفران ومهرجان وبرلمان فيقال في تصغيرها : زعيفران ومهيرجان وبريلمان .

فإن وقعت الألف والنون الزائدتان بعد أكثر من أربعة أحرف ، وحذف من الأحرف المتقدمة ما يجعل الكلمه على أربعة أحرف قبل الألف والنون نحو : عبوثران بقيت الألف والنون فيقال في تصغيرها عبيثران ، حيث إن الواو قد حذفت فصارت الكلمة ، عبثران ، ، وإن وقعت الألف والنون بعد خمسة أحرف أصلية.

نحو : قرعبلانه[٢] حذفت فيقال في تصغيرها ، قريعبة ، والسبب في ذلك أن اللام وهو حرف أصلي قد حذف ، فحذف الألف والنون حينئذ أولى[٣] .

---

(١) المقتضب ٢/٢٦٠ — ٢٦١

(٢) قرعبلانه : دويبة عريضة عظيمة البطن .

(٣) ينظر الهمع ٢/١٨٨ والأشموني ٤/١٦٢ والمفيد ص ١٨ والتصريح ٢/٣٢٠ وشرح الشافعية للرضى ١/٢٠٠

٥ — علامة التثنية (الألف والنون أو الياء والنون) نحو : مسلمان ومسلمين فيقال فى تصغيرهما : مسيلمان ومسيلمين .

٦ — علامة جمع المذكر السالم والمؤنث السالم نحو : مسلمون ومسلمات فيقال فى تصغيرهما : مسيلمون ومسيلمات .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن سيبويه والمبرد قد اختلفا فى تصغير نحو: ثلاثين ، علماً وغير علم وفى نحو : جدارين وظريفين وظريفات أعلاماً أى مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثة حرف مد .

فسيبويه يعاملها معاملة (جلولاء) أى يحذف حرف المد فيقول فى تصغيرها ثليثون وجديران وظريفون وظريفات .

ويعلل ذلك بأن زيادته غير طارئة على لفظ مجـــــرد فعومل معاملة (جلولاء) .

أما المبرد فيبقى حرف المد فى ذلك ويدغمه كما يفعل فى (جلولاء) أيضا وعلى الرغم من اختلافهما فيما سبق إلا أنهما قد اتفقا فى نحو : ظريفين وظريفين وظريفات إذا لم يحملن أعلاما على التشديد ، لأن زيادته حينئذ تكون طارئة فيقال فى تصغيرها : ظريفين وظريفين وظريفات بالتشديد[1].

وإليك نص سيبويه فى هذه المسألة :

يقول: وسألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال : ثليثون ولم يثقل شبهها بواو ، جلولاء ، لأن ثلاثاً لا تستعمل مفردة على حد ما يفرد ظريف ، وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين لا يفرد ثلاث من ثلاثين كما لا يفرد العشر من عشرين، ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاث التى تستعملها مفردة لكنت

---

(١) ينظر الأشمونى ٤/١٦٣ — ١٦٤

إنما تعني تسعة، فلما كانت هذه الزيادة لا تفارق شبهت بألفي جلولاء. ولو سميت رجلا جدارين ثم حقرته لقلت: جديران ولم تثقل، لأنك لست تريد معنى التثنية وإنما هو اسم واحد، كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعف الثلاث . .

وكذلك لو سميته بدجاجات أو ظريفين أو ظريفات خففت(١).

ويقول: وإذا حقرت ظريفين غير اسم رجل أو ظريفات أو دجاجات قلت: ظريفون وظريفات ودجيجات، من قبل أن الياء والواو والنون لم يكسر الواحد عليهن كما كسر على ألفي «جلولاء»، ولكنك إنما تلحق هذه الزوائد بعد ما تكسر الاسم في التحقير للجمع .. إلخ (٢).

ويقول المبرد: «وكان سيبويه يقول في تحقير (جدارين) إذا أردت التثنية «جديران» فيحقر جدارا ثم يلحق الألف والنون.

فإذا سمي بهما رجل لم يقل إلا جديران على ماذكرت لك وهذا نقض لجميع أصوله» ا. هـ(٣)

٧ — عجز المركب الإضافي نحو: عبد الله وعبد الرحيم، فيقال في تصغيرهما عبيد الله وعبيد الرحيم.

٨ — عجز المركب المزجي سواء أكان مركباً عددياً أم غير عددي نحو: خمسة عشر ومعد يكرب وبعلبك، فيقال في تصغيرها: خميسة عشر ومعيد يكرب، وبعيلبك.

أما المركب الإسنادي نحو: تأبط شراً فلا يصغر لأنه محكي والحكاية ينافيها التصغير بسبب ما يحدثه من تغيير.

---

(١) الكتاب ٣/٤٤٢ — ٤٤٣

(٢) الكتاب ٣/ ٤٤٢

(٣) المقتضب للمبرد ٢/٢٦٢ — ٢٦٣

هذه هى المواضع الثمانية التى خالف التصغير فيها جمع التكسير والتى خرجت عن القاعدة التى تقول : إنه يتوصل إلى صيغة فعيل وفعيعل فى تصغير ما زاد عن أربعة أحرف بما يتوصل به فى باب جمع التكسير إلى صيغة (فعالل وفعاليل) .

وقد رأينا أن تاء التأنيث والألف الممدودة وياء النسب والألف والنون الزائدتين وعلامة التثنية وجمع التصحيح وعجز المركب الإضافى والمزجى لا تحذف فى باب التصغير بخلاف ذلك فى باب جمع التكسير .

تصغير ما ختم بألف التأنيث المقصورة

عرفنا قبل ذلك حكم تصغير الأسماء المختومة بألف التأنيث الممدودة ونعرض هنا لكيفية تصغير الأسمـــاء المختومة بألف التأنيث المقصورة فنقول :

يجب علينا أولا قبل تصغير هذا النوع من الأسماء أن ننظر إلى موقع الألف من الكلمة هل هى رابعة أو خامسة فأكثر ؟

فإن كانت رابعة نحو حبلى وسلمى وذكرى بقيت ولم تحذف فيقال فى تصغيرها : حبيلى وسليمى وذكيرى .

وإن كانت خامسة فأكثر نحو : قرقرى(١) ولغيزى(٢) وبردرايا(٣) حذفت والسبب فى ذلك أنها إذا بقيت أخرجت البناء عن مثال « فعيعل وفعيعيل » ، فيقال فى تصغير الكلمات السابقة . قريقر ولغيغز وبريدر .

والحذف فيما كانت فيه الألف خامسة فأكثر على نوعين :

١ — حذف واجب كما فى الأمثلة السابقة وذلك إذا لم يكن قبل الألف مد زائد .

٢ — حذف جائز أى أنه يجوز لك حذف الألف أو إبقاؤها وذلك إذا كان قبل الألف مد زائد نحو : حبارى (٤) فيقـــال فى تصغيرها « حبيرى » بحذف المدة وإبقاء ألف التأنيث أو « حبير » بحذف ألف التأنيث وإبقاء المدة ، وجاز لنا هنا حذف الألف أو المدة لأن كليهما متساوية فى الإخلال بصيغة التصغير .

---

(١) قرقرى : موضع . (٢) والكلام المعمى .
(٣) بردرايا : موضع . (٤) الحبارى : طائر .

ويرى أبو عمر أن ألف التأنيث المقصورة الخامسة فصاعدا إذا — حذفت أبدل منها تاء فيقال على مذهبه فى تصغير « جارى » — « حبيرة » وفى تصغير « لغيزى » « لغيغيرة » .

يقول الرضى : ومذهب أبى عمرو أنه إذا حذفت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا ، أبدل منها تاء نحو : حبيرة فى حبارى ولغيغيزة فى لغيزى ولم يرد ذلك غيره من النحاة »[1] .

وفى نهاية هذا المبحث وهو تصغير المختوم بالألف المقصورة نعرض ما قاله ابن مالك عنه فى ألفيته وهو :

وألف التأنيث ذو القصر متى ... زاد على أربعة لن يثبتا

وعند تصغير حبارى خير ... بين الحبيرى فادر والحبيرى

---

(١) شرح الشافية للرضى ٢٤٤/١ .

فتح ما بعد ياء التصغير

المعروف أن الاسم المعرب إذا أريد تصغيره ضم أوله وفتح ثانية وزيد عليه ياء ثالثة ساكنة، ويقتصر على هذا التغيير إن كان الاسم ثلاثيا نحو جمل وقمر وكلب فيقال فى تصغيرها: جميل وقمير وكليب ووزنها فعيل أما إذا كان الاسم زائدا على ثلاثة أحرف وجب كسر ما بعد ياء التصغير وذلك للمناسبة بين الياء والكسرة وعلى هذا فإننا حينما نريد أن نصغر نحو: درهم وجعفر نقول: دريهم وجعيفر .

وقد استثنى من ذلك مواضع يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير والسبب فى ذلك أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير يليه ما يلزم فتح ما قبله .

وهذه المواضع هى :

١ — الاسماء المختومة بتاء التأنيث بشرط أن تكون رابعة نحو: شجرة وثمرة فيقال فى تصغيرهما: شجيرة وثميرة .

٢ — الاسماء المختومة بألف التأنيث المقصورة نحو: سلمى وذكرى وحبلى فيقال فى تصغيرها: سليمى وذكيرى وحبيلى .

٣ — الاسماء المختومة بألف التأنيث الممدودة نحو: صحراء وحمراء فيقال فى تصغيرهما: صحيراء وحميراء .

ويشترط فى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة أن تكون رابعة. وقد فتح ما بعد ياء التصغير فى الحالات السابقة لأنه لو كسر لقلبت علامة التأنيث ياء والعلامة لاتغير ما أمكن ذلك .

٤ — المثنى بشرط أن يكون مفردة ثلاثيا نحو: رجلان وعمران، فيقال فى تصغيرهما: رجيلان وعميران .

٥ — جمع المؤنث السالم بشرط أن يكون مفردة ثلاثيا نحو: هندات وتمرات فيقال فى تصغيرهما هنيدات وتميرات.

والسبب فى وجوب فتح ما بعد ياء التصغير فى هذا الموضع والذى قبله هو صون العلامة من التغيير.

٦ — الأسماء المختومة بالألف والنون الزائدتين نحو: عثمان وسلمان وسكران فيقال فى تصغيرها: عثيمان وسليمان وسكيران وقد اشترط النحاة لهذا الموضع شرطا وهو ألا يكون قد علم جمع هذا الاسم جمع تكسير على «فعالين» دون شذوذ، وإلا قلبت الألف فى التصغير ياء كما فى سرحان وسلطان فقد قالوا فى تكسيرها سراحين وسلاطين وبناء عليه فتصغيرهما سريحين وسليطين بكسر ما بعد ياء التصغير وقلب الألف ياء.

٧ — ما كان على وزن أفعال جمعا نحو: أفراس وأحمال وأعلام فيقال فى تصغيرها: أفيراس وأحيمال وأعيلام.

٨ — المركب المزجى نحو بعلبك فيقال فى تصغيره بعيلبك بفتح ما بعد ياء التصغير، لأن آخر الجزء الأول من المركب ملتزم فتحه.

رد المبدل إلى أصله فى التصغير

القاعدة العامة فى هذا البـاب أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، وهذا يعنى أننا قبل أن نبدأ فى تصغير أى كلمة من الـكلمات ننظر إليها هل دخلها شيء من التغيير قبل تصغيرها أولا ؟ وإذا كان قد دخلها تغيير فهل الباعث على هذا التغيير مجرد التخفيف أو أن هناك علة أخرى أوجبت هذا التغيير ؟

فإن كان الباعث على التغيير هو مجرد التخفيف بقى هذا التغيير مع التصغير والسبب فى ذلك أن التخفيف مع التصغير ألزم من غيره ، ومثال ذلك تراث وتخمة ، لأن التاء فيهما أصلها الواو ثم قلبت تاء لاستثقال الواو مضمومة فى أول الكلمة وعلى ذلك فهاتان الكلمتان وأمثالهما يصغران على ما هما عليه فيقال فى تصغيرهما : تريث وتخيمة .

أما إذا كان التغيير قد حدث بسبب علة موجبة له وليس مجرد التخفيف وجب علينا عند التصغير أن نزيل هذه العلة فترد الـكلمة إلى أصلها نحو ميزان وباب وريح وميقات وكساء فيقال فى تصغيرها موزين وبويب ورويحة ومويقيت وكسى .

وبالنظر إلى هذه الكلمات السابقة نجد أن الياء فى كلمة « ميزان » ردت إلى أصلها وهو الواو وكذا فى كلمة « باب » و « ريح » وميقات « وكساء كما نجد أن الإبدال وقع بين حرفين معتلين . ونشير هنا إلى أن الإبدال قد يكون بين حرفين مختلفين أى صحيح ومعتل نحو : متعد فيقال فى تصغيرها مويعد(١) ونحو : قائم وبائع وتصغيرهما قويم وبويع إلا أن سيبويه

---

(١) ينظر التبيان فى تصريف الأسماء ١/٢٠٥ — ٢٠٦ والهمع ٢/١٨٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٢ — ١٢٣ .

لا يرد التاء فى متعد ولا الهمزة فى قائم وبائع بل يقول فى تصغيرها : متيعد وقويئم وبويئع .

يقول سيبويه : هذا باب تحقير الأسماء التى تثبت الأبدال فيها وتلزمها، وذلك إذا كانت أبدالا من الواوات والياءات التى هى عينات .

فمن ذلك قائل وقائم وبائع ، تقول : قويئم وبويئع فليست هذه العينات بمنزلة التى هن لامات ، لو كانت مثلهن لما أبدلوا ، لأنهم لا يبدلون من تلك اللامات إذا لم تسكن منتهى الاسم وآخره ، ألا تراهم يقولون: شقاوة وغباوة ، فهذه الهمزة بمنزلة همز ثائر وشاء من شأوت ألا ترى أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة تقول : قوائم وبوائع وقوائل، وكذلك تثبت فى التصغير(١).

---

(٢) الكتاب ٣/ ٤٦٢ — ٤٦٣

تصغير ما ثانيه حرف لين

الاسم الذى ثانيه حرف لين إذا أريد تصغيره ينظر أولا إلى حرف اللين هل هو أصل فى الـكلمة أو منقلب عن أصل أو زائد .

فإذا كان أصلا لم يغير سواء كان هذا الحرف واواً نحو قول وعود أو ياء نحو : بيت وشيخ فيقال فى تصغير هذه الأسماء : قويل وعويد وبييت وشييخ ، وأجاز الـكوفيون قلب الياء واواً فيقولون فى تصغير بيت وشيخ : بويت وشويخ . وعللوا ذلك بـكراهة إجتماع الياءات وأختار هذا الرأى ابن مالك يقول الأشمونى : أجاز الـكوفيون فى نحو : ناب مما ألفـــه ياء نويب بالواو وأجازوا أيضا إبدال الياء فى نحو : شيخ واواً ووافقهم فىالتسهيل على جوازه جوازاً مرجوحا ويؤيده أنه سمع فى بيضه بويضة وهو عند البصريين شاذ(١) .

أما إذا كان حرف اللين منقلبا عن أصل وجب رده إلى أصله بشرط ألا يكون بدلا من همزة تلى همزة ويشمل ذلك ستة أشياء .

١ — ما أصله الواو فانقلبت ياء نحو : قيمة يقال فى تصغيرها : قويمة .

٢ — ما أصله الواو فانقلبت ألفاً نحو : باب يقال فى تصغيرها : بويب .

٣ — ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو : موقن يقال فى تصغيرها مييقن .

---

(١) الأشمونى ٤/١٦٠ — ٢٦٦ وينظر الهمع ٢/١٨٦

٤ — ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو : ناب ويقال فى تصغيرها نييب .

٥ — ما أصله همـــزة فانقلبت ياء نحو : ذيب يقال فى تصغيرها ذؤيب .

٦ — ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو : دينار وقيراط وأصلهما دنار وقراط بتضعيف النون والراء والياء فيهما بدل من أول المثلين ويقال فى تصغيرهما دنينير وقريريط .

فإذا كان حرف اللين منقلبا عن همزة تلى همزة وجب قلبه واوا إن كان ألفا نحو : آدم ويصغر على أويدم .

أما إذا كان غير ألف بقى دون قلب نحو : أيمه فيقال فى تصغيرها أييمه .

هذا إذا كان حرف اللين معروف الأصل أما إذا كان مجهول الأصل فإنه يجعل فى التصغير واوا ، لأن ذوات الواو أكثر لمناسبة ضم أول المصغر نحو : عاج فيقال فى تصغيره : عويج .

ويدخل تحت هذه القاعدة وهى قاعدة مجهول الأصل الاسم الذى ثانيه حرف لين زائد نحو : ضارب وقاتل فيقال فى تصغيرهما ضويرب وقويتل بقلب حرف اللين الزائد واواً حملا على الأكثر(١) .

وفى نهاية هذا المبحث نعرض ما جعله صاحب التصريح ضابطاً له حيث قال : والضابط أن ما أبدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله ،

---

(١) ينظر الأشمونى ١٦٥/٤ والهمع ١٨٨/٢ والتصريح ٣٢٢/٢ والتبيان ٢٠٧/١ — ٢٠٨ د/ أحمد حسن كحيل .

وما أبدل لعلة تزول بالتصغير يرد إلى أصله ، فإن قلت : فقد قالوا : فى تصغير (عيد — عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله وقياسه عويد بالواو ، لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء إلى أصلها وهو الواو (قلت) إنما قالوا ذلك (شذوذاً كراهية لالتباسه بتصغير عود) كما قالوا فى تكسيره أعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد . ه(١) .

---

(١) التصريح على التوضيح للأزهرى ٢/٣٢٢

تصغير ماحذف أحد أصوله

من المعروف أن أقل بناء للكلمة فى لغتنا العربية هو ثلاثة أحرف أصلية وعلى ذلك فما يرد من الكلمات على حرفين أصليين فقط وأريد تصغيره وجب علينا أولا أن نرد هذا المحذوف سواء أكان فاء الكلمة نحو : هبة وعدة أم عينها نحو : قل وبع علمين أم لامها نحو : ابن وبنت ودم وشفة .

فيقال فى تصغير هذه الأسماء السابقة : وهيبة وعييدة وقويل وبويع ، وبنى ، وبنية ، ودمى ، . وشفيه وشفيهة ، لأن لامها واوا عند بعضهم وهاء عند آخرين والسبب فى إعادة الحرف المحذوف من هذه الكلمات السابقة التى بقيت على حرفين بعد الحذف هو إمكان الإتيان بصيغة التصغير لأن أقل صيغة تحتاج إلى ثلاثة أحرف كما بينا سابقا .

وعلى ذلك فالكلمات التى تبقى بعد حذف أحد حروفها على ثلاثة أحرف أصول ، لايرد هذا الحرف المحذوف منها عند التصغير نحو : قاض وداع فيقال فى تصغيرهما « قويض » « ودويع » لأن بنية « فعيل » تتأتى بدونه ،

ونلحظ مما سبق أن تاء التأنيث وتاء العوض وهمزة الوصل لايعتد بهما هنا ولذلك رد الحرف المحذوف من الكلمات التى كانت على ثلاثة أحرف ثالثها تاء التأنيث نحو : هبة وعدة أو تاء العوض نحو : بنت وأخت . أو همزة الوصل نحو : ابن واسم

إذا كان الاسم ثنائى الوضع — أى أنه مبنى على حرفين فقط — نحو « هل » و « لو » و « ما » و « كى » زيد فى آخره ياتوصلا إلى بناء فعيل «فيقال فى تصغير هذه الأسماء « هلى » « لوى » « موى » « كيى » .

وزيدت الياء هنا دون غيرها حملا على الأكثر ، لأن أكثر المحذوف من الثلاثى اللام وأكثر المحذوف من اللام حرف العلة (١) .

ويجيز ابن مالك فى هذه الأسماء وجهين :

أحدهما : أن يكمل الاسم بحرف علة كما سبق .

والثانى : أن يجعل من قبيل المضاعف فيقال فى تصغير الاسماء السابقة .

هليل ، ولوى ، وموى ، و كيى .

ولا يظهر أثر هذا الخلاف إلا فيما آخره حرف صحيح كما فى « هل » وقد رجح ابن مالك الرأى الأول فى كتابه التسهيل حيث قال ويتوصل إلى مثال « فعيل » فى الثنائى برد ما حذف منه إن كان منقوصا(٢) ولا فإلحاقه بدم أولى من إلحاقه بأف . (٣)

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضى ١/٢١٨ والتبيان ١/١١٠

(٢) المراد بالمنقوص فى قول ابن مالك هنا هو مانقص منه حرف نحو : عدة .

(٣) التسهيل لابن مالك ٢٨٥ تحقيق الأستاذ محمد بركات وينظر الأشمونى ٤/١٦٧) .

كيفية تصغير ما ثالثه ألف

إذا وقعت الألف الثالثة بعد ياء التصغير وجب قلبها ياء مطلقا أى سواء كانت هذه الألف منقلبة عن أصل نحو : فتى وعصا وتصغيرهما على فتى وعصية أو كانت زائدة نحو : غلام وكتاب ورسالة وتصغيرها على غليم وكتيب ورسيلة .

كيفية تصغير ما ثالثه واو

الواو الثالثة في الاسم المكبر تكون عند الصغير تاليه ليائه وهذه الواو إما أن تكون في المكبر لاما وذلك إذا كان الاسم الذي وقعت فيه ثلاثيا، وإما أن تكون حشوا وذلك إذا كان الاسم زائدا على ثلاثة أحرف وإليك حكم هذه الواو في كلتا الحالتين :

أولا : إذا كانت لا ما نحو : دلو وربوة وكروان ، وجب قلبها ياء وادغامها مع ياء التصغير والسبب في ذلك أنها قد اجتمعت مع ياء التصغير الساكنة والقاعدة تقول إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وعلى ذلك فالأسماء السابقة تصغر على : دلي وربية وكريان .

ثانيا : إذا كانت حشوا : وهذه إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، فان كانت ساكنة نحو : عجوز وعمود وجب قلبها أيضا ياء وإدغامها في ياء التصغير فيقال : عجيز وعميد بياء مشددة .

وإن كانت متحركة سواء كانت أصلية أو زائدة .

نحو : أسود وجدول جاز فيها وجهان :

ألأول : قلبها ياء وهذا هو الأكثر فيقال : أسيد وجديل .

والثاني : بقاؤها دون قلب وهو قليل فيقال : أسيود وجديول وصاغ هنا عدم قلب الواو ياء لقوتها بالحركة بخلاف الساكنة وبعدها عن الطرف الذي هو محل التغيير ولأن ياء التصغير عارضة وأيضا للحمل على التكسير لأنهم قالوا في جمع هذين الاسمين جداول وأساود وقد سبق أن قررنا أن التكسير والتصغير من واد واحد(١) .

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضى ١/٢٣٠ والتبيان ١/٢١١

اجتماع الياءات فى آخر الاسم المصغر

قد يحدث فى الكلمة بسبب التصغير تغييرات تؤدى إلى اجتماع ثلاث ياءات فى آخرها أولاها ياء التصغير نحو : عطى وسمى تصغير عطاء وسماء وحينئذ يجب حذف الياء الثالثة نسيا وينقل الإعراب إلى الياء التى قبلها .

وعلى ذلك فنحن عندما أردنا تصغير عطاء قلبنا ألفه ياء أولا فرجعت لام الكلمة إلى أصلها وهو الواو لأن الألف التى قبلها قد زالت فانقلبت ياء لتطرفها مكسورا ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية عوض من الألف الزائدة والثالثة عوض عن لام الكلمة فحذفت الثالثة نسيا كما قلنا فصارت الكلمة « عطى »(1) .

وما قيل فى عطاء يقال فى سماء حيث قلبت الألف فيها ياء عند التصغير لوقوعها ثالثة وأدغمت فى ياء التصغير ثم رجعت لام الكلمة وهى الهمزة إلى أصلها وهو الواو لزوال سبب قلبها همزة ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسره ، فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة وهى اللام نسيا فصارت الكلمة عند التصغير « سمية » ، ووزنها التصريفى «فعى» لأن اللام محذوفة أما وزنها التصغيرى فهو « فعيل » .

---

(1) يجب حذف الياء الثالثه نسيا حين اجتماع ثلاث ياءات فى آخر الكلمة فى غير الفعل والاسم الجارى عليه أما فى الفعل نحو أحيي ويحيي والاسم الجارى عليه نحو المحيي فيجوز ان يجتمع فى آخرهما ثلاث ياءات، ويرى بعض الصرفيين أن الياء المحذوفة فى غير الفعل والاسم الجارى عليه حين اجتماع ثلاث ياءات فى آخر الكلمة هى الياء الثانية لا الثالثة . ينظر شرح الشافية ٢٣١/١ والتبيان ٢١٢/١

والخطوات التى جرت فى الكلمة هى :

سماء ، سمى ، سميو ، سمييى ، سمى ، سمية(١) .

ومن الكلمات التى يجتمع فى آخرها ثلاث ياءات فى الطرف عند التصغير «غاوية» لأن ألفها تقلب واوا فتجتمع ياء التصغير والواو التى هى عين الكلمة فتنقلب ياء لسكون الأولى ،فيجتمع ثلاث ياءات هى :

ياء التصغير وبعدها العين ثم اللام فتصير الكلمة عندالتصغير «غوية» ويجوز فى نحو : معاوية أن يصغر على « معية » أو — معيوية فعلى الأول تكون ألفها قد حذفت لأنها زائدة كما فى «مقاتل» ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء التصغير ثم حذفت الياء الثالثة لاجتماع ثلاث ياءات فى آخر الكلمة وعلى الثانى تكون الألف الزائدة فيها قد حذفت كما حذفت فى الأول وبقيت الواو كما هى دون قلب لوقوعها متحركة وسطا كما فى « أسود » .

ولم يحذف شيء هنا لعدم الحاجة إلى ذلك إذ لم يجتمع ثلاث ياءات فى آخر الكلمة كما كان فى الحالة الأولى ، وعلى الأول جاء قول الشاعر :

وقاه ما معيـــة من أبيه لمن أوفى بعقد أو بعهد(٢)

ويجتمع فى « أحوى »(٣) عند التصغير أيضا ثلاث ياءات لأن عينها

---

(١) المفيد فى التصغير والنسب ص ٢٤ — ٢٥

(٢) البيت من الوافر وهو للصمه الأصغر والددريد بن الصمة الشاعر المعروف وقد أورده الرضى فى شرح الشافية شاهدا على تصغير معاوية على «معية» بحذف الألف وقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وحذف الياء الثالثة . اهـ ينظر شرح الشافية ١ / ٢٣١ وشرح شواهد الشافيه ٩٧ والمقتضب ٢ / ٢٨٣

(٣) الأحوى وصف من الحوة بضم الحاء وهى سواد يضرب إلى الخضرة أو حمرة تضرب إلى السواد

تقلب ياء فتصغر على «أحى» وتحذف الياء الثالثة كما هى القاعدة فى اجتماع ثلاث ياءات آخر الكلمة وهذه الياء المحذوفة هى لام الكلمة ولذلك بنى على حذفها خلاف بين سيبويه والمبرد فى منعها من الصرف .

فسيبويه يمنعها من الصرف لأنه يرى أن وزن الفعل فيها وإن زال لفظا وتقديرا بسبب حذف هذه اللام نسيا إلا أن الهمزه فى الأول ترشد إليه وتنبه عليه وقاس ذلك على « أصم» حيث إنه يجمع على منعه من الصرف على الرغم من أنه نقص عن بنية «أفعل» بالإدغام(١) .

يقول سيبويه فى باب تحقير بنات الياء والواو اللاتى لاماتهن ياءات وواوات : « وكذلك أحوى إلا فى قول من قال أسيود ، ولا تصرفه لان الزيادة ثابتة فى أوله ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة « يضع » .

وأما عيسى فكان يقول أحى ويصرف وهو خطأ لو جاز ذا لصرفت أصم لأنه أخف من أحمر وصرفت «أرأس» إذا سميت به ولم تهمز فقلت: أرس . ا هـ(٢) .

أما المبرد ففرق بين أحى « وأصم » فصرف الأولى لزوال اللام ومنع صرف الثانية لوجودها .

يقول السيرافى : ورأيت أبا العباس المبرد يبطل رد سيبويه عليه بأصم .

قال : لأن أصم لم يذهب منه شىء ، لأن حركة الميم الأولى فى «أصم» قد ألقيت على الصاد . وليس هذا بشىء ، لأن سيبويه إنما أراد أن الخفة

---

(١) ينظر شرح الشافية ١/٢٣٢

(٢) الكتاب ٢/٤٧١ — ٤٧٢

مع ثبوت الزائد والمانع من الصرف لا يوجب صرفه ، وأصم أخف من أصم الذى هو الأصل ولم يجب صرفه ، و كذلك لو سمينا رجلا بيضع ويعد لم نصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل . ا هـ(١) .

---

(١) حاشية رقم ٣ من ص ٤٧٢ من الجزء الثالث من كتاب سيبويه تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون وينظر حاشية رقم ١ من ص ٢٣٢ من شرح الشافية للرضى الجزء الأول تحقيق الشيخ محمد محي الدين ورفاقه

تصغير الاسم الثلاثى المؤنث الخالى

من تاء التأنيث

إذا أريد تصغير اسم ثلاثى مؤنث خال من علامة التأنيث ألحقت به تاء التأنيث عند التصغير إذا أمن اللبس نحو: أذن ودار وعين وسن ويد فيقال فى تصغير هذه الأسماء: أذينة ودويرة وعيينة، وسنينة ويدية.

والمراد من الثلاثى هنا ما كان ثلاثيا فى الحال نحو: أذن وعين وسن أو فى الأصل نحو: يد، لأنه قد حذف منه حرف وهو لام الكلمة، أو فى المآل كأن يكون الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف فيئول عند التصغير إلى ثلاثة أحرف بعد حـــذف بعضها نحو: سماء وقد بينا ذلك فيما سبق ونحو: زينب وسعاد عند تصغيرهما تصغير ترخيم وسوف نبين ذلك إن شاء الله فيما سيأتى.

وإذا كان إلحاق التاء للاسم المؤنث الخالى من علامة التأنيث عند تصغيره يوقع فى اللبس امتنع الحاقها للاسم نحو خمس وثلاث ونحوهما من أعداد المؤنث، لأنه لو لحقتها التاء لا لتبست بأعداد المذكر فلا يقال خميسة وثليثة بل يقال: خميس وثليث ونحو بقر وشجر لا يقال فى تصغيرهما بقيرة وشجيرة حتى لا تلتبس بتصغير المفرد.

وقد لحقت هذه التاء الأسماء الثلاثية دون الرباعية قصدا للتخفيف والاختصار.

يقول الرضى: وإنما لم يلحقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة أحرف من الأسماء فى التصغير، لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ

واحد ، توخوا من الاختصار ما يمكن ألا ترى إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصلي ا.هـ (١)

وننبه إلى أنه لو سمى مؤنث بثلاثي مذكر نحو : شجر وحجر وزيد ثم صغر لحقته تاء التأنيث فيقال في تصغير هذه الأسماء : شجيرة وحجيرة وزبيدة دون النظر إلى الأصل، لأن الكلمة حينئذ أصبحت في وضع جديد وكذا إذا سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء كأذن وعين لم تلحق به التاء

عند التصغير خلافا ليونس حيث إنه يدخل التاء فيه فيقول في تصغير الاسمين السابقين أذينة وعيينة واستدل على ذلك بأذينـــة وعيينة علمى رجلين (٢) .

وقد رد الرضى على يونس هذا الرأي فقال :

وهذان — أي استدلاله بأذينة وعيينة علمى رجلين — عند النحاة إنما سمى المذكران بهما بعد التصغير ، فلا حجة فيه (٣) .

---

(١) شرح الشافية للرضى ١/٢٣٨

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٨٤

(٣) شرح الشافية ١/٢٤٠

شذوذ بعض الكلمات عن هذه القاعدة

بينا قبل ذلك أن الاسم المؤنث الثلاثى الخالى من علامة التأنيث تلحقه تاء التأنيث عند التصغير بشرط أمن اللبس وشذ عن ذلك كلمات لم تلحقها التاء وكان القياس يوجب لحاق التاء لها ومن هذه الكلمات : ناب (١) وقوس حيث إنهم قالوا فى تصغيرهما نييب وقويس والقياس أن يقال فيهما : نييبة وقييسة .

كذلك شذت كلمات لحقتها التاء عند التصغير والقياس فيها ترك التاء لأنها مذكرة ولحاق التاء خاص بالأسماء المؤنثة الخالية منها أو بالأسماء المذكرة التى سمى بها المؤنث ومن هذه الكلمات : قدام و « وراء » حيث قالوا فى تصغيرهما : قديديمة و « وريئة » .

وقال بعضهم(٢) فى تصغير أمام « أميمة » بتشديد الياء(٣) .

---

(١) هى المسنه من الإبل .
(٢) هو أبو حاتم .
(٣) ينظر شرح الشافية ٤٤١/١ — ٢٤٣ والتبيان ٢١٤/١ والتصريح ٣٢٤/٢ والأشمونى ١٧٢/٤

« تصغير ما دل على الجمع »

يندرج تحت قولنا : ما دل على جمع عدة أسماء هي :

١ — اسم الجنس الجمعي .

٢ — اسم الجمع .

٣ — جمع التصحيح سواء كان لمذكر أو لمؤنث .

٤ — جمع التكسير بنوعيه وهما جمع القلة وجمع الكثرة .

وهذه الجموع التي ذكرتها تختلف في طريقة تصغيرها ، فمنها ما يصغر على لفظه كما هو دون رد إلى مفرده ، ومنها ما يرد إلى مفرده عند التصغير .

فالجموع التي تصغره على لفظها هي :

اسم الجنس الجمعي واسم الجمع وجمع التصحيح لمذكر أو لمؤنث وجمع القلة وهو أحد قسمي جمع التكسير كما بينا .

وأما جمع الكثرة وهو النوع الثاني من نوعي جمع التكسير فلا يصغر على لفظه ، بل له طريقة أخرى سنبينها بعد الكلام عن الجموع التي تصغر على لفظها وهي :

١ — اسم الجنس الجمعي وهو الذي يعرفه النحاة والصرفيون بأنه ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا أو الياء المشددة نحو : تمر وبقر وروم وتصغر على تمير وبقير ورويم .

٢ — اسم الجمع وهو ما كان موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة الواحد على جملة أجزاء مسماه ، سواء كان له واحد من لفظه مستعمل نحو : ركب جمع راكب وصحب جمع صاحب ووفد جمع وافد أو لم يكن له

واحد من لفظه ولكن يقدر له واحــــد من معناه نحو : رهط ومفرده إنسان ، وقوم ومفرده رجل وخيل ومفرده :فرس ، وإبل ومفرده بعير (١) وتصغير هذه الأسماء السابقة هي : ركيب وصحيب ووفيد ورهيط وقويم وخييل وأبيل .

وللأخفش رأى فى نحو: ركب وصحب يخالف به جمهور النحاة حيث إنه يرده لواحده ثم يصغره فيقول: رويكبون وصويحبون ورأيه هذا مبنى على أن «فعلا» عنده جمع لا اسم جمع .

يقول السيوطى « ورد الأخفش باب ركب لواحده فيقال:رويكبون وصويحبون وطوميرات ، بناء على قوله : إن فعلا جمع ، وقول الجمهور مبنى على أنه اسم جمع » اهـ(٢) .

٣ — جمع التصحيح للمذكر أو للمؤنث : وهو ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين بزيادة واو ونون أو ياء ونون بالنسبة للمذكر أو ألف وتاء بالنسبة للمؤنث نحو : قانتون وقانتات ويقال فى تصغيرهما : قويتون وقويتات .

٤ — جمع القلة وهو ما كان على بناء من هذه الأبنية المعروفة وهي : أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة نحو : أفلس وأجمال وأرغفة وفتية ويقال فى تصغيرها : أفيلس وأجيمال وأريغفة وفتية .

هذا ما دل على جمع من الأسماء وصغر على لفظه دون الرد إلى واحده أما ما لا يصغر على لفظه مما دل جمع فهو جمع الكثرة ، وهو كما بينا أحد قسمى جمع التكسير ، وهذا الجمع إذا أريد تصغيره رد إلى مفرده وصغر

---

(١) ينظر الفيصل فى ألوان الجموع ص١١١

(٢) الهمع للسيوطى ٢ /١٨٩ وينظر شرح الشافية ١/٢٦٩

هذا المفرد ثم يجمع بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل أو بالألف والتاء إن كان لغير عاقل أو لعاقل مؤنث نحو : رجال ودراهم وجوار فيقال فى تصغيرها رجليون ودريهمات وجويريات .

هذا إن لم يكن لهذا الجمع جمع قلة من لفظه ، فإن كان له جمع قلة جاز لنا أن نرد جمع الكثرة إلى جمع القلة ونصغره على لفظه كما هى القاعدة فيه نحو : فتيان وكلاب فيقال فى تصغيرهما : فتية وأكيلب أو يقال : فتيون وكليبات برده إلى مفرده ثم تصغيره وجمعه الجمع الذى يناسبه .

ونخلص من هذا كله إلى أن كل مادل على جمع يصغر على لفظه إلا جمع الكثرة فيصغر مفرده ثم يجمع أو يرد إلى جمع القلة ويصغر عليه إن كان له جمع قلة(١) .

فائدة : لم يصغر جمع الكثرة على لفظه حتى لا يؤدى ذلك إلى التناقض لأن بناء الكثرة يدل على الكثرة والتصغير كما هو معروف يدل على القلة حيث إن المقصود من تصغير الجمع هو تقليل العدد لا تقليل الذات ، وقد بين الرضى ذلك فى شرحه على الشافية فقال :

« وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه ، لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ، فمعنى عندى غليمة أى عدد منهم قليل . وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة ، لكونه تناقضا ، وأما أسماء الجموع فمشتركة بين القلة والكثرة ، وكذا جمع السلامة على الصحيح اهـ ٢) .

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضى ١ /٢٦٦ والتبيان ١ /٢١٥

(٢) شرح الشافية للرضى ١/٢٦٧

تصغير المركب

المركب إما أن يكون مركبا إضافيا نحو: عبد الرحمن أو مزجيا نحو: بعلبك أو عدديا نحو: خمسة عشر. وهذا كله يصغر صدره فقط ويظل العجز كما هو فيقال في تصغير الأسماء السابقة: عبيد الرحمن — وبعيلبك وخميسة عشر.

ويرى الفراء أن المركب الإضافي إذا كان كنية يصغر المضاف إليه واحتج بقول العرب: أم حبين(١) وأبو الحصين(٢) وبقول الشاعر:

أعلاقة أم الوليد بعدما … أفنان رأسك كالثغام المخلس(٣)

(١) أم حبين: دويبة تشبه الحرباء.

(٢) أبو الحصين (كنية الثعلب).

(٣) قيل إن البيت للمرار الأسدي وقيل إنه للمرار الفقعسي وهو من الكامل والشاهد فيه: قوله: أم الوليد بضم الواو وفتح اللام وتشديد الياء لأنه تصغير أم الوليد وقد صغر فيه كما نرى العجز دون الصدر وهو مركب إضافي ينظر شرح الشافية ٢٧٢/١، والهمع ٢١٠/١ وخزانة الأدب للبغدادي ٤٩٣/٤

تصغير ما ألحق بجمع المذكر السالم

من جموع التكسير

إذا أردنا تصغير ما ألحق بجمع المذكر السالم نحو : أرضون وبنون وسنون وعضون وعزون رددنا الجمع إلى مفرده ثم صغرناه وجمعناه الجمع المناسب له فنقول فى تصغير «أرضون» أريضات وفى «بنون» بنيون وفى «سنون» سنيات أو سنيهات وهكذا .

وإذا أعرب هذا النوع من الأسماء بالحركات على النون صغر على لفظه فيقال فى «أرضين» أريضين وفى سنين «سنيين» وأجاز — الزجاج رد «سنين» إلى الأصل فقال : سنيات أيضا(١) .

وهذا الحكم الذى ذكرناه لهذا النوع من الجموع إذ لم تكن أعلاما . أما إذا نقلت إلى العلمية وسمى بها فإننا نقول فى «أرضين» إن جعلنا الإعراب بالحركات على النون «أريضين» وإن جعلنا الإعراب بالواو والنون قلنا : أريضون فى حالة الرفع و «أريضين» فى حالتى النصب والجر ، ولا نرده إلى مفرده لأنه علم المفرد أعرب إعراب الجمع .

ونقول فى «سنين» إذا جعلنا الإعراب بالحركات على النون «سنيين» وإذا جعلنا الإعراب بالواو والنون قلنا : «سنيون» أو «سنيهون» فى حالة الرفع و «سنيين» فى حالتى النصب والجر وقد ردت اللام المحذوفة من الكلمة هنا لأننا رددنا الاسم إلى مفرده عند التصغير(٢) .

---

(١) ينظر شرح الشافيه ١/٢٧١ والمفيد ص ٣٢

(٢) ينظر شرح الشافيه ١/١٧١ — ٢٧٢ والمفيد ص ٣٣

تصغير الترخيم

المقصود من تصغير الترخيم هنا هو : تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد الصالحة للبقاء فى التصغير الأصلى (أى تصغير غير الترخيم) وسمى هذا النوع من التصغير بهذا الاسم لما فيه من الحذف المفضى إلى الضعف ، يقال : صوت رخيم إذا لم يكن قويا .

طريقته :

هو أن تحذف من الاسم الزياده الصالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم لعدم إخلالها بزنة التصغير ثم توقع التصغير على أصول الاسم بعد الحذف. ومعنى ذلك أنه يمكن أن يصغر اسمان تختلفان فى الوزن التصريفى على صيغة تصغير واحدة نحو : حامد وحمدان فيقال فى تصغيرهما تصغير ترخيم حميد على وزن فعيل لأنهما بعد حـــذف الزائد منهما بقيا على ثلاثة أحرف .

وعلى ذلك فنحن نعطى الاسم بعد حذف الزوائد الصالحة للبقاء عند تصغيره تصغير ترخيم ما يستحقه من صيغ التصغير ، فإن كان الاسم بعد الحذف على ثلاثة أصول صغر على وزن فعيل فنقول فى تصغير حامد ومحمود وحمدان وأحمد : حميد .

وإن كان الاسم بعد الحذف على أربعة أصول صار على وزن «فعيعل» فنقول فى تصغير قرطاس وعصفور : قريطس وعصيفر : وإذا كان الاسم المراد تصغيره مؤنثا لحقته تاء التأنيث فنقول فى تصغير سعاد وحبلى وسوداء: سعيدة وحبيلة وسويدة . ولا يصغر هذا التصغير الأسماء الرباعية المجردة

نحو : جعفر ودرهم أو الرباعية المزيدة بحرفين نحو : متدحرج لأن زوائد هذا الاسم غير صالحة للبقاء فتحذف عند التصغير الأصلى .

كما لا يصغر هذا التصغير أيضا الاسماء الخماسية المجردة نحو : سفرجل وزبرجد ، والسبب فى عدم تصغير الاسماء المجردة تصغير ترخيم أنها مجردة من الزوائد ، وتخلص من هذا إلى أن تصغير الترخيم له وزنان فقط هما : فعيل وفعيعل .

ونشير إلى أن هذا النوع من التصغير قليل فى كلام العرب ، ومذهب البصريين فيه أنه يجوز فى الأعلام وغير الأعلام ومما ورد عن العرب مصغرا من غير الأعلام قولهم : «عرف حميق جمله»(١) .

وقولهم : يجرى بليق ويذم(٢) لحميق تصغير أحمق وبليق تصغير أبلق .

ويرى الفراء أن تصغير الترخيم خاص بالأعلام لأن ما أبقى منها دليل على ما ألقى لشهرتها(٣) .

---

(١) هذا مثل يضرب لمن يستضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه . ينظر مجمع الأمثال للميدانى ٢/١٢ تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .

(٢) لبيق اسم فرس ومعنى المثل أن هذا الفرس يسبق غيره فى الجرى ومع ذلك يذم والمثل يضرب فى مجازاة المحسن بالإساءة ينظر مجمع الأمثال ٢[٤١٤

(٣) ينظر شرح الشافية ١/٢٨٣ والهمع ٢/١٩١ والتبيان ١/٢١٧

فائدة :

سمع عن العرب قولهم: بريه وسميع تصغير إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم، وقد حكى ذلك سيبويه[1]، وهذا شاذ لما فيه من حذف بعض الأصول وهى الميم من إبراهيم واللام من إسماعيل وهما أصلان باتفاق أما الهمزة فهى أصل عند المبرد لأنها متصدرة قبل أربعة أصول زائدة عند سيبويه. لأن الاسم أعجمى ولا يعرف له اشتقاق.

وينبنى على هذا الخلاف فى الاسمين السابقين تصغيرهما لغير ترخيم، فسيبويه يقول فى تصغيرهما: بريهيم وسميعيل. والمبرد يقول: أبيريه وأسيميع.

وقد أيد الأشمونى رأى سيبويه فقال: «وينبنى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيريه وأسيميع وقال سيبويه: بريهيم وسميعيل وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب» اهـ[2].

ونقل السيوطى عن أبى حيان تأييده لرأى سيبويه، أيضا[3].

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٤٧٦.
(٢) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤/١٧٠.
(٣) الهمع ٢/١٩٢

تصغير أسماء الاشارة والأسماء الموصولة

ذكرنا فى بداية كلامنا عن باب التصغير أنه يشترط فى الاسم المراد تصغيره أن يكون غير متوغل فى شبه الحرف وأسماء الاشارة والأسماء الموصولة من هذه الأسماء التى غلب عليها شبه الحرف فكان حقها ألا تصغر لأن الحروف لا تصغر فكذلك ما كان متوغلا فى شبهها ولكن لما تصرف فيها تصرف الأسماء المعربة فوصفت ووصف بها وثنيت وجمعت وأنثت ، جرت مجراها فى التصغير ولذلك لم يصغر من الأسماء الموصولة ما لا يتصرف هذا التصرف نحو : من وما .

ولأن تصغير هذه الأسماء (أسماء الإشارة والأسماء الموصولة) على خلاف الأصل لم يكن تصغيرها على نهج الأسماء المعربة ، بل خالفها ، فلم يغير أول هذه الأسماء كما هو المتبع عند التصغير بل تبقى على حالها من الفتح أو الضم وعوض من ذلك زيادة ألف فى آخرها بعد أن تزاد ياء التصغير ثالثة ساكنة ، فيقال فى تصغير ذا وتا والذى والتى : ذيا وتيا واللذيا واللتيا .

وفى تثنيتها : ذيان وتيان واللذيان واللتيان فتحذف ألف العوض لالتقائها ساكنة مع ألف التثنية ويائها .

وأما جمع الاسماء الموصولة ففيه خلاف بين سيبويه والأخفش(١) فسيبويه يقول فى جمع الذى : اللذيون رفعا واللذيين نصبا وجرا ويقول الأخفش : اللذيون واللذين بالفتح كالمقصور .

وأساس هذا الخلاف بينهما قائم عند التثنية ، لأن سيبويه يرى أن

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٤٨٨ .

ألف اللذيا حذفت تخفيفا والأخفش يرى أنها حذفت لالتقاء الساكنين .

ومع أنهم اختلفوا فى جمع الذى إلا أنهم قالوا فى جمع التى : اللتيات وهو جمع اللتيا تصغير التى .

ونشير إلى أن سيبويه لم يذكر من الأسماء الموصولة التى صغرت غير هذين الاسمين وهما : اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما .

وزاد ابن مالك فى التسهيل تصغير اللاتى واللائى واللائين[1] وأجاز الأخفش اللوتا فى اللاى غير مهموز .

ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا[2] وكما أنهم قالوا فى تصغير «ذا» و«تا» من أسماء الإشارة «ذيا» و«تيا» قالوا فى تصغير أولى بالقصر أوليا وفى أولاء بالمد أولياء ولم يصغروا منها غير ذلك .

ويجوز أن يلحق أسماء الإشارة التى جاز تصغيرها هنا ما كان يلحقها قبل التصغير من هاء التنبيه وكاف الخطاب فيقال : هذيا وذيالك وذياك وهؤلياء[3] .

فائدة :

لا تصغر أيام الأسبوع مثل السبت والأحد ولا أسماء الشهور مثل المحرم ، لأن معناها اليوم الأول والثانى والشهر الأول والثانى وهكذا فالمقصود منها إذن بيان الترتيب فى أجزاء الزمان وهذا لا يقبل التصغير[4]

---

(١) ينظر التسهيل ص ٢٨٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٨٩ .

(٣) ينظر الأشمونى بحاشية الصبان ٤/١٧٢ ، وشرح الشافية للرضى ١/٢٨٤ — ٢٨٩ والهمع ٢/١٩١ والتبيان فى تصريف الأسماء ١/٢١٩ — ٢٢١ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٤٨٠ والتبيان ١/٢٢٣ .

شواذ التصغير

للتصغير كما عرفنا قواعده الثابتة التي اتفق عليها ولكن سمع عن العرب ألفاظ صغرت على غير ما عرف من هذه القواعد فجاءت شاذة ونعرض هنا لبعض هذه الألفاظ لنرى كيف شذت عن القياس العام وما القياس فيها ؟

ومن هذه الكلمات :

« إنسان » حيث إنهم صغروها على «أنيسيان» والقياس فيها : أنيسين والشذوذ في تصغيرها على « أنيسيان » على اعتبار أنها على وزن « فعلان» من الإنس(١) .

أما إذا كانت مأخوذة من النسيان فهي على وزن أفعال بحذف لام الكلمة(٢) فتصغيرها على أنيسيان قياس ، ومنها عشية حيث قالوا في تصغيرها عشيشية والقياس فيها عشية وقالوا في عشى عشيشيان وقياسها عشى بحذف الياء الثالثة .

ومنها قولهم في تصغير «مغرب» مغيريان والقياس فيها مغيرب والشذوذ في تصغيرها على مغيريان يأتي من كونه تصغير المغربان بزيادة الألف والنون وليس لمغرب .

---

(١) هذا مذهب البصريين .

(٢) هذا مذهب الكوفيين حيث إنهم يرون أن أصل كلمة إنسان : أنسيان وقد بنوا رأيهم هذا على أن « إنسان » مأخوذ من النسيان ووزنه أفعال كما بينا .

وقالوا فى تصغير رجل رويجل والقياس فيه رجيل لأن الكلمة ثلاثية، وقيل إن رجل جاء بمعنى راجل ومنه قول الشاعر :

أما أقاتل عن ديني على فرسى
وهكذا رجلا إلا بأصحاب (١)

ومنها قولهم فى تصغير ليلة « لييلية » بزيادة ياء والقياس فيها لييلة فكأنهم صغروا : ليلاه واكتفوا بتصغيرها عن تصغير ليلة . وقالوا فى تصغير غلمة وصبية أغيلمة وأصيبية كأنهم صغروا : أغلمة وأصبية لأن غلاما على وزن فعال وصبى ، على وزن فعيل وبابهما أن يجمعا فى القلة على أفعلة مثل أغربة واقفزة جمع غراب وقفيز فكأنهم لما أرادوا التصغير صغروه على أصل الباب لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها كما عرفنا (٢) .

ونبنيـــه إلى أنه إذا سمى بشىء من مكبرات هذه الأسماء الشاذة ثم أردنا تصغيره جرى على القياس المحض فنقول فى تصغير : إنسان وليلة ورجل أعلاما : أنيسين ولييليه ورجيل ، لأن العلم وضع ثان (٣) .

---

(١) البيت لحيى بن وائل وهو من البسيط وينظر فى شرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٥ والنوادر لأبى زيد ص ١٤٨ وشرح الحماسة للمرزوقى ص ٤٦٤ وشرح الشافية ٢٧٨/١ والشاهد فى قوله رجلا حيث إنه بمعنى راجـــل .

(٢) ينظر الكتاب ٤٨٤/٣ - ٤٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٥ وشرح الشافية للرضى ٢٧٣/١ — ٢٧٨ والتبيان ٢١٨/١

(٣) شرح الشافية ٢٧٨/١

أسئلة على باب التصغير

١ — عرف التصغير لغة واصطلاحا ثم أذكر فوائده وأغراضه مبينا رأى البصريين والكوفيين فى ذلك مع التوجيه .

٢ — ما الشروط التى يجب توافرها فى المصغر وما رأيك فى تصغير ما أميلح فى قول الشاعر .

يامـا أميـلح غزلانا شدن لنا   من هؤليائكن الضال والسمر

٣ — للتصغير أبنية خاصة فما هى : ومن الذى وضعها ؟ ولماذا كان أول هذه الأبنية مضموما وثانيها مفتوحا ؟ ولم كانت علامة التصغير ياء ولم تكن واوا ؟ وما رأيك فى قول العرب : هداهد ودوابة وشوابة تصغير : هدهد ودابة وشابة ؟

٤ — ما المقصود من الوزن التصريفى والوزن التصغيرى وما الفرق أذكر ذلك بالتفصيل .

٥ — ما الأسماء التى تصغر على « فعيل » والتى تصغر على « فعيعل » والتى تصغر على « فعيعيل » .

٦ — ما الأشياء التى لا يعتد بها فى التصغير ، مثل لما تقول ؟

٧ — بين رأى سيبويه والمبرد فى تصغير ما ختم بألف التأنيث الممدودة وثالثة حرف مد مع التمثيل والتوجيه .

٨ — كيف تصغر ما ختم بألف التأنيث المقصورة ، أذكر ذلك بالتفصيل ؟

٩ — صغر الكلمات الآتية وبين ما حذث فيها .

ميزان — ميقات — ريح — باب — كساء .

١٠ — كيف تصغر ما ثانيه حرف لين ؟ وكيف تصغر ما حذف أحد أصوله ، مع التمثيل لما تذكر ؟

النسب

تسمية هذا الباب بهذا الاسم هو أحد تسميتين يطلقها عليه علماء التصريف حيث إنهم يسمونه أيضا بباب الإضافة وقد سماه سيبويه بالتسميتين فقال : « هذا باب الإضافة وهو باب النسبة » (١) .

والأشهر والأعرف فى ترجمة هذا الباب هو النسب .

تعريفه :

أولا فى اللغة : جاء فى القاموس أن النسب واحد الأنساب و(النسبة) بكسر النون وضمها مثله ، ونسبت الرجل : ذكرت نسبة وبابه نصر ، وانتسب إلى أبيه أى اعتزى (٢) .

والنسب كما يكون إلى الآباء يكون إلى البلاد والصناعة .

ثانيا . فى الاصطلاح : أما فى اصطلاح العلماء فهو إلحاق ياء مشددة فى آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها (٣) .

والمعروف أن الاسم قبل أن تلحق به ياء النسب يسمى «منسوب إليه» ، نحو مصر والسودان ، وبعد أن تلحق به ياء النسب يسمى منسوب ، نحو مصرى وسودانى .

والغرض من النسب هو أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو أهل تلك البلدة أو الصنعة .

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٥

(٢) مختار الصحاح (نسب) .

(٣) حاشية الصبان ٤/١٧٦

ويفهم من تعريف النسب فى الاصطلاح أن علامته هى ياء مشددة (١) تلحق آخر الاسم المنسوب إليه ويكون ما قبلها مكسورا .

وهذه الياء شبيهة بالتاء اللاحقة للاسم المؤنث ، لأن التاء علامة لمعنى التأنيث وياء النسب علامة لمعنى النسب ، وكل واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه حتى يصير كجزء منه وينقل الاعراب إليه ، فقولنا هذا رجل مصرى كقولنا : هذه امرأة قائمة ، لأن كلا من الياء فى مصرى والتاء فى قائمة حرف إعراب لما دخل عليه .

ولنا أن نسأل هنا لماذا كانت ياء النسب مشددة ولماذا كسر ما قبلها ؟

ونجيب عن ذلك فنقول : كانت ياء النسب مشددة لئلا تلتبس بياء المتكلم ، ولأنها لو كانت خفيفة وما قبلها مكسورا لكانت معرضة للحذف فى حالة ضمها أو كسرها إذا نونت فخصوها بالتضعيف ووقع الاعراب على الياء الثانية فلم تثقل عليها ضمة ولا كسرة لسكون الياء الأولى .

---

(١) ذكر الصبان أن هذه الياء مختلف فيها من حيث الحرفية والاسمية فقال : قال الفارض واعلم أن هذه الياء حرف عليه الاعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف إليه فى محل جر واحتجوا بقول بعض العرب : رأيت التيمى، تيم عدى بجريتم فقالوا إنه بدل من ياء النسب وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدى ، لحذف المضاف وبقى المضاف إليه على حاله وإن كان مثل هذا قليلا فى الاضافة والظاهر أن الاضافة على قولهم مقلوبة بحسب المعنى كالاضافة الفارسية ، فإنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف وأن ظهور إعراب المضاف على قولهم على المضاف إليه لكون هذا المضاف إليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف ا.هـ حاشية الصبان ١٧٦/٤ — ١٧٧

وأما سبب كسر ما قبلها فلأن هذه الياء مدة ساكنة وحروف المد لا تكون حركة ما قبلها إلا من جنسها، ثم إنه لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يفتح حتى لا يلتبس بالمثنى فكانت الكسرة أخف من الضمة فعدلوا إليها .(١)

كيفية النسب :

يكون النسب إلى الاسم بإضافة ياء مشددة إليه وكسر ماقبلها ونقل الإعراب إلى هذه الياء ويضاف إلى ذلك تغييرات أخرى تطرأ على الاسم وهذه التغييرات منها ما هو عام فيحدث فى كل اسم تريد النسب إليه ومنها ما هو خاص بمعنى أنه يحدث فى بعض الأسماء دون بعض وإليك هذه التغييرات بالتفصيل .

التغيير العام :

وهو كسر آخر الاسم المنسوب إليه وإلحاق ياء مشددة به ونقل الأعراب إليها كما نقول فى النسب إلى : عراق وجزائر. عراقى وجزائرى .

وهذا التغيير كما نرى تغيير لفظى ومما لا شك فيه أنه يتبعه تغير معنوى لأن الاسم المركب يصير دالا على المنسوب ووصفا له بعد أن كان قبل إلحاق الياء أسما للمنسوب إليه .

التغيير الخاص :

وهو كما بينا يحدث فى بعض الأسماء دون بعض . وهذا التعيير إما أن يكون بحذف حرف أو قلب حرف أو رد لمحذوف أو ابدال حركة

---

(١) ينظر حاشية يس على التصريح ٣٢٧/٢ والمفيد ص ٤٣

بأخرى أو زيادة حرف أو حذف كلمة (1) وسوف يظهر لنا ذلك جليا فيما نتناوله من مواضع .

ولتوضيح ذلك نذكر ماقاله الأشمونى :

يقول : ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات :

الأول لفظى وهو ثلاثة أشياء إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ماقبلها ونقل إعرابه إليها

والثانى معنوى وهو صيرورته أسما لما لم يكن له .

والثالث حكمى وهـــو معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه المضمر والظاهر باطراد . ا هـ (2).

---

(1) الأشمونى بحاشية الصبان ٤/١٧٧

(2) ينظر الهمع ٢/١٩٢ والتكملة ص ٦٢

النسب إلى ما آخره تاء التأنيث

عند النسب إلى ما آخره تاء التأنيث يجب حذف التاء فيقال فى النسب إلى فاطمة ومكة وكوفة : فاطمى وكوفى ، والسبب فى هذا الحذف هو أن التاء لو بقيت للزم وقوعها حشوا بين الاسم والياء المشددة والمعروف أنها لا تقع حشوا ولو بقيت التاء أيضا لاجتمع علامتا تأنيث إذا كان المنسوب مؤنثا فكان يقال : امرأة فاطمية ومكتية وكوفتية وفى هذا ثقل [١]

ونشير إلى أن التاء فى نحو : أخت وبنت تحذف أيضا عند النسب على الرغم من أنها ليست للتأنيث بدليل صرفهما إذا سمى بهما ، وذلك لما فى مثل هذه التاء من رائحة التأنيث .(٢)

وقد علل الصيمرى لحذف تاء التأنيث عند النسب فقال :

فإن كان فى آخر المنسوب إليه هاء التأنيث حذفتها لياء النسب كقولك: فى الكوفة : كوفى وفى البصرة : بصرى وفى الرملة : رملى وفى مكة :مكى وإنما حذفت الهاء منه لعلتين :

إحداهما : أنك نقلته من اسم البلدة إلى أن جعلته صفة للرجل ، فوجب حذفها لتصف مذكرا بمذكر ، كقولك : مررت برجل قائم ، ولا يجوز مرت برجل قائمة .

والعلة الثانية : أن ياء النسب تضاهى هاء التأنيث ، وذلك أنك تقول: زنجى وزنج ، وعربى وعرب ، وهندى وهند ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الياء كما تقول : تمرة وتمر ، وبرة وبر وشعيرة وشعير ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء فلما أشتبها من هذا الوجه لم يجز الجمع بينهما[٣] اهـ .

---

(١) التاء فى هذين الاسمين بدل من اللام المحذوفة .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضى ٢/٥

(٣) التبصرة والتذكرة للصيمرى ٢/٥٨٥

النسب إلى ما آخره ياء مشددة

إذا أريد النسب إلى ما آخره ياء مشددة نظراً ولا إلى موقع هذه الياء بالنسبة للحروف التي قبلها ، لأنها إما أن تكون بعد حرف واحد أو حرفين أو ثلاثة أحرف فصاعدا ولنتناول ذلك بالتفصيل .

١ — حكمها بعد ثلاثة أحرف فصاعدا :

إذا وقعت هذه الياء بعد ثلاثة أحرف فصاعدا حذفت وحل محلها ياء النسب فيقال في النسب إلى كرسي ومرمي : كرسي ومرمي ويلاحظ أن لفظ المنسوب والمنسوب إليه متحد ، ولكن التقدير يختلف لأن المعنى مع الياء التي لحقت بالكلمة للنسب غير المعنى مع الياء التي حذفت والتمييز بين الاسمين قبل النسب وبعده يكون بالقرائن .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن الياءين في كرسي « (١) زائدتان وهذان لاخلاف في حذفهما لأجل ياء النسب .

أما في « مرمي » فإحداهما أصلية والأخرى زائدة .(٢) ويجيز بعض الصرفيين في مثل ذلك أن تحذف الياء الزائدة وتقلب الأصلية واوا ، فيقال في النسب إلى (مرمي) مرموي ، والمختار حذف الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف مطلقا .

وقد حذفت الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف عند النسب كما ذكرنا ،

---

(١) أي الياء المشددة ، لأن الياء المشددة تعتبر ياءين .

(٢) أصل (مرمي) (مرموي) ثم حدث فيها إعلال بقلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء .

لأنها لو بقيت مع ياء النسب لأدى ذلك إلى اجتماع أربع ياءات وفى هذا ثقل .(١)

٢ — حكمها بعد حرفين :

إذا كانت الياء المشددة مسبوقة بحرفين نحـــو : على وغنى وأمية وجب حـذف الياء الأولى لسكونها وقلب الثانية ألفا ثم واوا بعد فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحا فيقال فى النسب إلى الأسماء السابقة . علوى وغنوى وأموى .(٢)

٣ — حكمها بعد حرف واحد :

إذا كانت هذه الياء واقعة بعد حرف واحد نحـــو : طى ولى وغى لا يحذف شيء وإنما يجب فك الإدغام فى هذه الياء المشددة ، وتفتح الأولى وترد إلى الواو إن كان أصلها الواو ، وإن كان أصلها الياء بقيت ، أما الياء الثانية فيجب قلبها واوا (٣) فيقال فى النسب إلى الأسماء السابقة : طووى ولووى وغووى ، لأنها من طويت ولويت وغويت .

ويقال فى النسب إلى حى : حيوى ببقاء الياء الأولى ، لأن أصلها الياء وقلب الياء الثانية واوا كما بينا .

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٥٥ وشرح الألفية للمرادى ٥/١٢١ - ١٢٢ .

(٢) التبيان ١/٢٤١ والتصريح ٢/٣٢٧ .

(٣) قلب الياء الثانية واوا هنا إما أن يكون من أول الأمر لاستثقال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسب وإما أن يكون بقلب الياء أولا ألفا لتحركها وفتح ما قبلها ثم تقلب الألف بعد ذلك واوا نحو فتى وعصى فيقال فيها فتوى وعصوى .

وعن النسب إلى ما آخره ياء مشددة سواء كانت واقعة بعد ثلاثة أحرف أو بعد حرفين أو حرف واحد يقول ابن مالك .

ومثله مما حواه احذف ...

وقيل فى المرمى مرموى   واختير فى استعمالهم مرمى
ونحو حى فتح ثانيه يجب   واردده واوا إن يكن عنه قلب

النسب إلى الثلاثى المكسور العين

عند النسب إلى الأسم الثلاثى المكسور العين نحو : إبل ونمر ودئل يجب فتح عينه فيقال : إبلى ونمرى ودؤلى وسبب ذلك هو كراهة توالى الأمثال الثقيلة وهى الكسرة والياء فى الثلاثى وهو مبنى على الخفة ، فنجد أن مثل « إبل » لو لم تفتح عينها لكانت كل حروفها مكسورة ونمر ودئل كذلك ماعدا حرفا واحدا .

وقد يعترض على ذلك بنحو : عضد وعنق فإنه عند النسب إليهما تتوالى الثقلاء على البنية الثلاثية المطلوبة منها الخفة حيث يقال فى النسب إليهما عضيدى وعنقى فيعقب الضم فيهما ضم وكسر وياء أو كسر وياء ويجاب عن ذلك بأن تغير الثقلاء هون الأمر ، لأن الطبع لا ينفر من توالى المختلفات وإن كانت مكروهة بخلاف المتماثلات .

أما ما كان زائدا على ثلاثة أحرف وقبل آخره كسرة نحو : جحمرش فإنه لا يغير لأنه لم يكن مبنيا على الخفة كالثلاثى وقيل : إن كان الاسم على أربعة أحرف ثانيها ساكن نحو : تغلب ويثرب جاز فيما قبل الآخر بقاء الكسر ، وفتحه قياسا مطلقا ، لأن الساكن كالميت فإن أعتد به بقى الكسر وإن لم يعتد به فتح فيقال : تغلبى ويثربى بكسر ما قبل الآخر وفتحه ، وهذا رأى المبرد وابن السراج والرمانى ومن وافقهم [1]

أما الخليل وسيبويه فالفتح عندهما فى غير الثلاثى شاذ لا يقاس عليه[2]

---

(١) ينظر شرح الأشمونى ٤/١٨٢

(٢) الكتاب ٣/٣٤٠

وقد أيد الرضى الخليل فقال (١) والقول ما قاله الخليل ، إذ لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى (٢) .

(١) شرح الرضى على الشافية ٢/١٩

(٢) أعترض محققو كتاب شرح الشافية على الرضى فى قوله إنه «لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى» فقالوا : دعوى المؤلف (أى الرضى) أنه لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى غير صحيحة فقد قال صاحب اللسان : النسب إلى يثرب يثربى ويثربى وأثربى وأثربى (بفتح الراء وكسرها فيهما) فتحو الراء استثقالا لتوالى الكسرات أ هـ

وفى حواشى ابن جماعة عـــلى الجاربردى : أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر . أ هـ شرح الشافيه للرضى ٢/١٩ حاشيه رقم ١ . تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ورفاقه .

النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم

إذا أريد النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم وجب الرجوع إلى المفرد والنسب إليه فيقال فى النسب إلى مسلمان ومسلمون : «مسلمى» .

هذا إذا لم يسم بهما ولم يجعلا علمين ، فإن سمى بهما وجعلا علمين توقف النسب فى هذه الحالة على إعرابهما لأنهما إما أن يظلا على إعرابهما كما كانا قبل التسمية بهما فيعربان بالحروف وإما أن يعربا بالحركات الظاهرة على النون .

فإن أعربا بالحروف وجب حينئذ حذف علامة التثنية والجمع ، فيقال فى النسب إلى مسلمان ومسلمون : مسلمى ، كما هو الحال فى النسب إليهما قبل جعلهما علمين ولكن الفرق بين الحالتين أنهما فى الحالة الأولى (أى قبل جعلهما علمين) يرد فيهما الاسم إلى مفرده ثم ينسب إلى المفرد ، أما فى الحالة الثانية (أى بعد جعلهما علمين) فإن الاسم لا يرد إلى مفرده ، بل ينسب إليه بعد حذف العلامة فقط ، لأنه أصبح علما فلا واحد له .

ويظهر الفرق بين النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم قبل جعلهما أعلاما وبينهما بعد جعلهما أعلاما وإعرابهما بالحروف فيما إذا كان المنسوب إليه ملحقا بجمع المذكر السالم نحو : أرضون ، لأنه يأخذ حكم الجمع الملحق به ، فإننا حين ننسب إلى هذا الاسم قبل جعله علما نقول فيه « أرضى » بسكون الراء لأن النسب حينئذ إلى المفرد وهو « أرض » أما حين ننسب إليه بعد جعله علما فنقول فيه « أرضى » بفتح الراء ، لأن النسب هنا إلى الاسم بعد حذف العلامة فقط وليس إلى المفرد .

أما إذا أعربا بالحركات الظاهرة على النون فإنه ينسب إليهما على لفظهما من غير أن يحذف شىء منهما فيقال فى النسب إلى مسلمان ومسلمون وزيدون وأرضون : مسلمانى ومسلمونى وزيدونى وأرضونى .

وكذا يقال فى النسب إلى « البحرين ونصيبين (وهما أسمان لبلدين) بحرينى ونصيبى ، ويجرى هذا الحكم على ما ألحق بالمثنى وجمع المذكر السالم (١) .

فائـــدة :

السبب فى حذف علامة التثنية والجمع عند النسب إلى المثنى وإلى جمع المذكر السالم هو عدم اجتماع إعرابين فى الكلمة ، إعراب بالحروف وإعراب بالحركات على ياء النسب (٢) .

---

(١) ينظر التصريح ٢/٣٢٩ والأشمونى بحاشية الصبان ٤/١٨٣

(٢) ينظر التصريح ٢/٣٢٩ والتبيان فى تصريف الأسماء ١/٢٤٥

النسب إلى جمع المؤنث السالم

ينسب إلى جمع المؤنث السالم وما ألحق به بالرجوع إلى المفرد أولا ثم النسب إلى المفرد فيقال فى تمرات وبيضات وشعرات : تمرى وبيضى وشعرى بتسكين الحرف الثانى ، هذا إذا لم يجعل علما ، فإن جعل علما وسمى به نحو : تمرات وبيضات وشعرات وعرفات وأذرعات أعلاما وجب حذف العلامة الدالة على الجمع والتأنيث وهى الألف والتاء والنسب إلى الكلمة دون الرد إلى المفرد فيقال فى النسب إلى الأسماء السابقة: تمرى بفتح الميم وبيضى وشعرى وعرفى بفتح الحرف الثانى منها ويقال فى أذرعات : أذرعى .

وقد ظهر الفرق واضحا بين النسب إلى تمرات وبيضات وشعرات أعلاما وغير أعلام فى حالة جعلها أعلاما فتح ثانيها لأنه نسب إلى اللفظ بعد حذف العلامة ، أما فى حالة عدم جعلها أعلاما فثانيها ساكن ، لأن النسب إلى المفرد .

ونشير إلى أن الحكم السابق فى جمع المؤنث السالم إذا كان علما، جار على رأى من يحكى إعرابه ولم يمنعه من الصرف ، أما من منع صرفه للعلمية والتأنيث فإنه ينزل تاءه منزلة تاء « مكة » فيحذفها أما ألفه فإنه يعطيها ماتستحقه من حذف أو قلب ، فيقول فى النسب إلى تمرات : تمرى بحذف التاء ثم الألف لأنها رابعة بعد ثلاث متحركات ويقول فى النسب إلى ضخمات «ضخمى » أو ضخموى بحذف التاء وحذف الألف أو قلبها واوا لأنها رابعة فيما ثانية ساكن ، ويجوز أيضا أن يقال : « ضخماوى » بزيادة ألف قبل الواو المنقلبة عن الألف (١) وسوف يوضح ذلك فيما سيأتى من مباحث إن شاء الله .

---

(١) ينظر التصريح ٢/٣٣٠ وحاشية الصبان ٤/١٨٤ والمفيد ص ٤٨ .

النسب إلى جمع التكسير

إذا كان لجمع التكسير واحد من لفظه مستعمل، نسب إلى واحده، ولم ينسب إلى لفظ الجمع فيقال فى النسب إلى صحف وكتب ورجال وأعلام صحفى وكتابى ورجلى وعلمى .

أما إذا لم يكن له واحد مستعمل من لفظه أصلا لاقياس ولاشاذ نسب إليه على لفظه نحو : عبابيد وعبادير(١) ، لأن هذه الأسماء لما يستعمل لها واحد من لفظها أشبهت أسماء الجموع كقوم ، ورهط ، فيقال فى النسب إلى الاسمين السابقين وهما عبابيد وعبادير : عبابيدى وعباديرى .

وقيل أن كلمة أعراب(٢) أيضا من هذا القبيل فيقال فى النسب إليها : أعرابى .

وينسب إلى جمع التكسير على لفظه أيضا إذا كان له واحد من لفظه ولكنه شاذ نحو : محاسن ومشابه ومذاكر ، لأن مفردها حسن وشبه وذكر ، فيقال فى النسب إليها : محاسنى ومشابهى ومذاكرى ، ويرى بعض العلماء أنه يجوز النسب إلى واحده ، فيقال فى النسب إلى الأسماء السابقة : حسنى وشبهى وذكرى .

---

(١) هى الفرق من الناس والخيل الذاهبة فى كل وجه .

(٢) كلمة « أعراب » لم يكن مفردها « عربا » ، لأن الأعراب خاص بأهل البادية ، أما عرب فهو عام فى أهل البدو والحضر وقيل أن « أعرابا » كان جمعا لعرب فى أصل اللغة ، ثم خصص بأهل البادية .

يقول الزبيدى والأعراب : سكان البادية خاصة والنسبة إليه أعرابى ، لأنه لا واحد له ، والأعرابى البدوى وهم الأعراب ويجمع على أعاريب ، وقيل : ليس الأعراب جمعا لعرب وإنما العرب اسم جنس . ا هـ تاج العروس مادة « عرب » باب الباء الموحدة .

يقول الرضى : وإن كان الاسم جمعا له واحد لكنه غير قياس ، قال أبو زيد (١) : ينسب إلى لفظه كمحاسني ومشابهي ومذاكرى .وبعضهم ينسبه إلى واحده الذى هو غير قياس نحو : حسنى وشبهى وذكرى — اهـ(٢) .

وكذا ينسب إلى جمع التكسير على لفظه إن سمى به وجعل علما أو غلب على شىء معين مما يصح وقوعه عليه فيصير كالعلم .

فالأول نحو : مدائن وكلاب وأنمار «اسم رجل» ، ويقال فى النسب إليها : مدائنى وكلابى وأنمارى ، والسبب فى ذلك أنه صار مفردا بعد جعله علما .

والثانى نحو : أنصار لغلبته على أهل المدينة ولمشابهة لفظ «أفعال» للمفرد ونحو : أبناء لغلبته على بنى سعد بن زيد مناه ، فيقال فى النسب إليهما : أنصارى وأبناوى .

ونخلص من هذا إلى جمع التكسير ينسب إلى لفظه فى حالتين هما :

١ — إذا لم يستعمل له واحد من لفظه ، أو استعمل له واحد ولكنه شاذ .

٢ — إذا كان علما بالوضع أو الغلبة .

---

(١) هو أبو زيد الأنصارى سعيد بن زيد بن أوس بن ثابت بن بشير ابن أبى زيد، أخذ عن أبى عمرو بن العلاء وأبى الخطاب الأخفش ويونس ابن حبيب وعيسى بن عمر الثقفى ، وتتلمذ على يديه عدد كبير منهم : الجاحظ والجرمى وأبو حاتم السجستانى وخلف الأحمر وسيبويه توفى أبو زيد سنة ٢١٥ هـ . ينظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٦٥ ومقدمة النوادر تحقيق د / محمد عبد القادر

(٢) شرح الشافية ٧٨/٢ وينظر الكتاب ٣٧٨/٣ والتبيان ٢٤٨/١ .

ويرى « الكوفيون أنه يجوز أن ينسب إلى جمع التكسير على لفظه مطلقا مع بقائه على جمعيته ، فيقال فى النسب إلى رجال وقبائل وكتب على رأيهم رجالى وقبائلى وكتبى .

هذا حكم النسب إلى جمع التكسير ، أما إذا كان الاسم يدل على جمع وليس بجمع مثل اسم الجنس وهو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء نحو شجر وتمر ولبن ، أو بالياء نحو : وحش وزنج ، فإنه ينسب إليه على لفظه فيقال فى النسب إلى هذه الأسماء : شجرى ولبنى ووحشى وزنجى وكذا إذا كان اسم جمع وهو مادل على ثلاثة فأكثر وليس له واحد من لفظه نحو : قوم ورهط أو له واحد لكنه ليس من أوزان الجموع المشهورة نحو : ركب وضأن وصحب ، فيقال فى النسب إلى هذه الأسماء السابقة : قومى ورهطى وركبى وضأنى وصحبى .

تنبيه : إذا كان الجمع مفرده اسم جمع نسب إلى مفرده وهو اسم الجمع ، فيقال فى النسب إلى أبقار ونسوان : بقرى ونسوى .

وإن كان الجمع جمعا لجمع ، نسب إلى واحده نحو : أكالب جمع أكلب جمع كلب فيقال فى النسب إليه : كلبى .

والخلاصة أنه ينسب إلى مايدل على جماعة بصفة عامة على لفظه فى المواضع التالية :

١ — جمع التكسير إذا لم يستعمل له واحد من لفظه أو استعمل له واحد ولكنه شاذ ، أو كان علما بالوضع أو الغلبة .

٢ — اسم الجنس .   ٣ — اسم الجمع .

وما عدا هذه المواضع ينسب إلى مايدل على جماعة بالرجوع إلى مفرده والنسب إليه[1] .

---

(١) ينظر التبيان ١/٢٤٨ — ٢٥٠ والمفيد ص ٧٠ — ٧٢ .

النسب إلى المقصور

يعرف النحاة الاسم المقصور بأنه الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة قبلها فتحة نحو : مصطفى ومرتضى والألف التى تكون فى هــذا الاسم إما أن تكون للتأنيث نحو : حبارى أو منقلبة عن أصل نحو : مصطفى أو للإلحاق نحو : حبركى أو للتكثير نحو : قبعثرى ، وإليك كيفية النسب إلى هذا النوع من الأسماء .

إذا أريد النسب إلى الاسم المقصور نظراً ولا إلى ألفه هل هى خامسة فصاعدا أو رابعة أو ثالثة .

أولا : إذا كانت الألف خامسة فصاعدا :

يجب حذف ألف الاسم المقصور عند النسب إذا كانت خامسة فصاعدا سواء أكانت للتأنيث نحو : حبارى أم كانت منقلبة عن أصل نحو : مصطفى أم كانت للإلحاق نحو : حبركى[1] الملحق بسفرجل أم للتكثير نحو : قبعثرى[2] ، فيقال فى النسب إلى ما سبق حبارى ومصطفى وحبركى وقبعثرى .

---

(١) الحبركى : القراد ، وقيل فى معناه أيضا ، الغليظ الرقبة أو القصير الرجلين .

(٢) القبعثرى : الجمل الضخم والفصيل المهزول والعظيم الشديد .

ثانيا : إذا كانت رابعة :

إذا كانت ألف المقصور رابعة وتحرك ثانى الكلمة التى وقعت فيها ، وجب حذفها نحو : جمزى وبردى ، فيقال فى النسب إليهما : جمــزى وبردى ولا تكون الألف حينئذ إلا للتأنيث كما فى الاسمين السابقين ، وقد وجب حذف الألف هنا تنزيلا للحركة منزلة الحرف ، فكأن الألف خامسة أما إذا كانت رابعة وسكن ثانى الكلمة التى هى فيها ، جاز فى الألف حينئذ وجهان :

الحذف والقلب واوا كانت للتأنيث نحو : حبلى أو أصلية نحو حتى وكلا أو منقلبة عن أصل نحو : ملهى أو للإلحاق نحو : علقى ، فيقال فى النسب إلى هذه الأسماء : حبلى أو حبلوى، وحتى أو حتوى وكلى أو كلوى وملهى أو ملهوى وعلقى أو عقلوى ، لكن الأجود والأشهر فى الألف التى للتأنيث الحذف وفى الأصلية والمنقلبة عن أصل والتى للإلحاق القلب .

ويجوز أيضا تشبيه الألف الأصلية والمنقلبة عن أصل والملحقة والتى للتأنيث بألف التأنيث الممدودة ، فتقلب واوا ويزاد قبلها ألف فيقال فى حتى وملهى وعلقى وحبلى : حتاوى وملهاوى وعلقاوى وحبلاوى .

ثالثا : إذا كانت ثالثة :

يجب قلب ألف الاسم المقصور واوا عند النسب إليه إذا كانت ثالثة لأن آخر المنسوب يجب كسره لمناسبة ياء النسب والألف لا تقبل الحركة فيقال فى النسب إلى عصا وفتى : عصوى وفتوى .

وخلاصة ذلك كله أن لألف المقصور عند النسب ثلاث حالات :

الأولى : وجوب الحذف وذلك فى حالتين :

١ — إذا كانت خامسا فصاعداً .

٢ — إذا كانت رابعة وتحرك ثانى الكلمة التى وقعت فيها .

الثانية : جواز الحذف أو القلب واوا وذلك إذا كانت رابعة وسكن ثانى الكلمة التى وقعت فيها .

الثالثة : وجوب القلب واوا وذلك إذا كانت ثالثة(١) .

---

(١) ينظر فى هذا المبحث ، الكتاب ٢/٣٥٢ — ٣٥٥ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٥/ ١٢٢ — وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٤٩ والهمع ٢/١٩٤ وشرح الشافية للرضى ٢/٣٨ — ٤٢ والتكملة للفارسى ص ٥٣ — ٥٤ وشرح ابن عقيل بحاشية الخضرى ١/١٦٩ — ١٧٠ والتبيان ١/٢٣٣

النسب إلى المنقوص

المنقوص هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، وهذا الاسم إما أن تكون ياؤه ثالثة أو رابعة أو أكثر من ذلك .

فإن كانت ثالثة وأريد النسب إليه نحو : عم وشج[١] وجب قلب الياء واوا وفتح ما قبلها فيقال فى النسب إلى الإسمين السابقين : عموى وشجوى والسبب فى ذلك هو الفرار من ثقل الياءات المتتالية مع كسر ما قبلها . وإن كانت رابعة وسكن ثانى الكلمة التى هى فيها نحو : القاضى والداعى جاز فيها وجهان :

١ — الحذف وهو الراجح .

٢ — القلب واوا بعد إبدال الكسرة فتحة ، لأنهم ينزلون الياء الرابعة حينئذ منزلة الثالثة، لأن الساكن كالميت المعدوم فيقال فى النسب إلى الاسمين السابقين : القاضى والداعى والقاضوى والداعوى . أما إذا كانت رابعة وتحرك ثانى الكلمة نحو « يتقى » بفتح التاء وهو مخفف « يتقى » بالتشديد اسما وجب حذف الياء ، فيقال فى يتقى ، يتقى .

وإن كانت ياء المنقوص خامسة فأكثر نحو : المهتدى والمستدعى وجب حذفها أيضا فيقال فى النسب إلى هـــذين الاسمين : المهتدى . والمستدعى[٢] .

---

(١) أصل عم وشج عمى وشجى فأعل بالحذف .

(٢) ينظر شرح الألفية لإبن الناظم ص٣١٥ وشرح ابن عقيل بحاشية الخضرى ١٧٠/٢

النسب إلى الممدود

الاسم الممدود هو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة ، وهمزة هذا الاسم إما أن تكون أصلية أو زائدة للتأنيث أو منقلبة عن أصل ، أو زائدة للإلحاق ، ولكل واحدة منها حكم خاص عند النسب إلى الاسم الذى وقعت فيه.

فإن كانت همزة الاسم الممدود أصلية نحو : ضياء وقراء ووضاء(١) وإبتداء ، بقيت عند النسب فيقال فى النسب إلى الأسماء السابقة ضيائى وقرائى ووضائى وإبتدائى .

وإن كانت زائدة للتأنيث نحو : صحراء وصفراء وخضراء وجب قلبها واوا للفرق بين الزائدة والأصلية المحضة ، ولأنها لو سلمت لوقعت حشوا وعلامة التأنيث لا تقع حشوا ، فيقال فى النسب إلى هذه الأسماء صحراوى وصفراوى وخضراوى .

أما إذا كانت الهمزة منقلبة عن أصل سواء كان هذا الأصل الواو نحو سماء أو الياء نحو بناء وبكاء .

أو كانت زائدة للإلحاق(٢) نحو : حرباء وقوباء ، جاز فى الهمزة عند النسب وجهان :

الأول . إبقاؤها وهو الأرجح حيث إنها منقلبة عن حرف أصلى أو

---

(١) القراء هو الناسك المتعبد والوضاء الوضىء الحسن الوجه .

(٢) الإلحاق هو أن تلحق كلمة بأخرى لتعامل معاملتها فقوباء أصلها قوبى ، فزيدت فيها ياء لتلحقها بقرطاس فصارت قوباى ثم قلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة .

ملحق بحرف أصلي ، فيقال في النسب إلى الأسماء السابقة على هذا الوجه سمائي وبنائي وبكائي وحربائي وقوبائي .

الثاني : قلبها واوا نظرا لأن الهمزة ليست لام الكلمة ولكنها بدل من لام الكلمة فأشبهت الزائدة للتأنيث ، فيقال في النسب إلى هذه الاسماء على هـــذا الوجه : سماوى وبناوى ومكاوى وحرباوى وقوباوى[1] .

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضى ٢/٥٤ والتبيان ١/٢٣٥ والأشمونى ٤/١٨٨

النسب إلى ما آخره همزة قبلها ألف غير زائدة

عرفنا أن الممدود ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة وعرفنا حكم هذه الهمزة عند النسب ، فما الحكم إذا كان الاسم آخره همزة قبلها ألف غير زائدة . ونجيب عن ذلك فنقول :

إذا أريد النسب إلى ما آخره همزة قبلها ألف غير زائدة نحو : ماء وشاء فالهمزة فيها بدل من الهاء بقيت هذه الهمزة وهذا هو القياس فيقال فى النسب إلى الاسمين السابقين : مائى وشائى ، وسمع عن العرب أنهم قالوا فى شاء : شاوى بقلب الهمزة واوا ومن ذلك قول بعضهم :

ورب خرق نازح فلاته   لا ينفع الشاوى فيها شاته(١)

وحكى بعضهم أيضا ماوى فى ماء .

ولأجل هذا أجاز كثير من العلماء فى الهمزة التى قبلها ألف غير زائدة وجهين :

الأول : بقاؤها كما هو القياس والأصل .

الثانى : قلبها واوا كما رأينا فى قولهم : شاوى وماوى ، حملا على باب سماء وكساء ، تشبيهاً للهمزة المنقلبة عن هاء بالهمزة المنقلبة عن حرف علة .

---

(١) رجز لمبشر بن هذيل الشمخى وينظر فى المنصف لابن جنى ١٤٦/٢ ، ٧١/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٥ برواية :

لا ينفع الشاوى فيها شاته   ولا حماره ولا علاته

والشاهد فى قوله : الشاوى ، حيث قلب الهمزة واوا عند النسب .

فائدة : شذ قولهم فى النسب إلى صنعاء وبهراء : صنعانى وبهرانى بإبدال الهمزة نونا وقد علل ذلك بأن ألف التأنيث الممدودة والألف والنون الزائدتين بينهما مشابهة .

ونشير إلى أن بعض العرب يجريها فى النسب على القياس فيقول فيهما : صنعاوى وبهراوى .

يقول صاحب التصريح : وشـــذ صنعانى فى النسبة إلى صنعاء اليمن وبهرانى فى النسبة إلى بهراء اسم قبيلة من قضاعة ، فأبدلوا من الهمزة النون ، لأن الألف والنون يشابهان ألفى التأنيث، ومن العرب من يقول : صنعاوى وبهراوى على القياس ،

النسب إلى ما قبل آخره الصحيح

ياء مشددة مكسورة

عند النسب إلى الاسم الذى قبل آخره ياء مشددة مكسورة نحو طيب وطيء وميت وغزيل يجب حذف الياء الثانية المكسورة ، لأنها لو بقيت لأدى ذلك إلى إجتماع ياءين مشددتين فى آخر الكلمة بينهما حــرف مكسور مع كسر الياء الأولى والعرب تنفر من توالى الياءات والكسرة فيقال فى النسب إلى الأسماء المذكورة هنا : طيبى وطيئى وميتى وغزيلى .

ومما ورد شاذاً فى هذا الموضع قول بعضهم فى النسب إلى طيء : طائى ووجه الشذوذ هنا أنه حذف الياء الثانية المكسورة كما هو القياس فصارت الكلمة طيئى بياء ساكنة قبل الآخر ثم قلب هذه الياء الساكنة ألفاً وهذا شاذ ، لأنها ليست متحركة .

ويجوز أن يكون الشذوذ من جهة حذف الياء الساكنة فنقلب الياء التى هى عق ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس(١) .

ولسائل أن يسأل : ألم يكن الحذف فى آخر الكلمة أولى من الحذف قبل الآخر ؟

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تحذف إحدى ياءى النسب ؟ وأيضا إذا كان لابد من حذف إحدى الياءين الواقعتين قبل الآخر ، فلماذا لم تحذف الساكنة ؟

وإجابة عن ذلك نقول :

---

(١) ينظر شرح الرضى على الشافية ٣٢/٢

كان يجب أن يكون الحذف فى آخر الكلمة لأنه أولى كما هو معروف إلا أنه لم يجز لأن الحذف حينئذ سوف يكون فى إحدى ياءى النسب وهما معا علامة للنسب ، ولم تحذف الياء الساكنة حتى لا تبقى هناك ياء مكسورة بعدها ياء مشددة ، لأن النطق بذلك أصعب من النطق بالمشددتين فلم يبق إذن إلا حذف المكسورة (١) .

يقول الرضى : أعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أى بنية كان الاسم : على فيْعل كميت أو على مفعل بتضعيف العين — كمبين أو على أفعيل كأسيد أو على فعيل كحمير — بتضعيف الياء — أو على غير ذلك لكراهتهم فى آخر الكلمة الذى اللائق به التخفيف اكتناف ياءين متشددتين بحرف واحد مع كسر الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل ، وكان الحذف فى الآخر أولى ، إلا أنه لم يجز حذف إحدى ياءى النسب لكونهما معا علامة ولا ترك كسرة ماقبلهما لالتزامهم كسره مطرداً ، ولا حذف الياء الساكنة لئلا يبقى ياء مكسورة ، بعدها حرف مكسور بعدها ياء مشددة ، فإن النطق بذلك أصعب من النطق بالمشددتين بكثير وذلك ظاهرة فى الحس ، فلم يبق إلا حذف المكسورة . اهـ(١) .

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضى ٢ / ٣٢ والتكملة للفارسى ص ٥٨

(٢) شرح الشافعية للرضى ٢/٣٢

النسب إلى فعيلة وفعيلة وفعولة

عند النسب إلى فَعِيلة وفُعَيْلة تتبع الخطوات التالية :

١ — تحذف تاء التأنيث لأنها لاتجامع ياء النسب .

٢ — تحذف ياء فعيلة وفعيله للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأن المذكر لا حذف فيه حيث يقال فى النسب إلى شريف وكريم وعظيم شريفى وكريمى وعظيمى .

٣ — تقلب كسرة العين فى فعيلة فتحة سواء كان صحيح اللام أومعتلها إلا أن معتل اللام تقلب لامه بعد حذف الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب بعد ذلك واوا ، لأن ماقبل ياء النسب لايكون إلا مكسورا والألف لا تقبل الحركة .

ولا يمكن لنا أن نتخذ هذه الخطوات فى فعيلة وفعيلة عند النسب إليهما إلا إذا تحققت هذه الشروط .

أولا : بالنسبة لفَعِيلة :

يجب أن يتوفر فيها شرطان هما :

١ — أن تكون العين صحيحة إذا كانت اللام صحيحة .

٢ — أن تكون العين غير مضعفة .

فيقال فى النسب إلى حنيفة وصحيفة : حنفى وصحفى .

فإذا أختل شرط من هذين الشرطين كأن تكون العين معتله نحو : طويلة أو مضعفة نحو : جليلة بقيت الياء دون حذف ، فيقال فى النسب إلى هذين الاسمين السابقين : طويلى وجليلى بحذف تاء التأنيث منهما فقط كأى مؤنث .

والسر في عدم حذف الياء مما كانت عينه معتلة هو أنه لو حذفت هذه الياء للزم قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وتحرك ما بعدها فكان يقال في « طويلى » طالى فيكثر التغيير وتبعد الكلمة عن أصلها .

أما ما كانت عينه مضعفة فلا تحذف منه الياء أيضا لأنه يلزم بعد حذفها أن يلتقى مثلان فكان يقال في « جليلى » جللى ، — فيثقل إن لم تدغم وتبعد الكلمة عن أصلها إن أدغمت .

وشذ من ذلك قولهم في النسب إلى سليمة : سليمى وفي عميرة كلب . عميرى وفي السليقة (١) سليقى ، ومنه قول الشاعر :

ولست بنحوى يلوك لسانه ولكن سليقى أقول فأعرب(٢)

وقد جاءت هذه الكلمات شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض (٣)

ثانيا : بالنسبة لفُعَيلة :

لكى تتخذ هذه الخطوات السابقة في فعيلة عند النسب إليه أن يجب يتوفر فيه شرط واحد وهو أن تكون العين غير مضعفة نحو : جهينة ونويرة،وقريظة ، فيقال في النسب إليها: جهنى ، ونورى وقرظى .

---

(١) السليقة : الطبيعة والفطرة .

(٢) لم يعلم قائله وهو من بحر الطويل وينظر في شرح شواهد الشافية للبغدادى ص ١١٢ وشرح الشواهد الكبرى للعينى ٥٤٣/٤ بهامش خزانة الأدب والتصريح ٣٣١/٢ والأشمونى بحاشية الصبان ١٨٦/٤ واللسان (سلق) والشاهد في قوله (سليقى) حيث إنه لم يحذف الياء من فعيلة كما هو القياس .

(٣) ينظر الأشمونى ١٨٦/٤ وشرح الشافية ٢٠/٢ والتصريح ٣٣٠/٢ والتبيان ٢٢٩/١ والمفيد ص ٥٤

وبناء على هـــذا الشرط فإن الياء فى نحو : قليلة وهريرة ومريرة لاتحذف ، لأن العين كما نرى مضعفة (١) ، فيقال فى النسب إلى هذه الأسماء: قليلى وهريرى ومريرى .

ونلحظ أنهم لم يشترطوا فى فعيلة الشرط الأول الذى أشترطوه فى فعيلة وهو أن تكون العين صحيحة ، والسبب فى ذلك هو أن الفاء « فعيلة » مضمومة فلم يتهيأ لحرف العلة وهو الياء أن يقلب ألفا لعدم انفتاح ما قبله، فلم يلزم المحذور يعنى كثرة التغيير مع اللبس(٢)فيقال فى النسب إلى«قويمة» قومى بضم القاف وفتح الواو وكسر الميم .

وشذ قولهم فى النسب إلى « ردينة » (٣) رديني بإثبات الياء .

بقى لنا أن نعرف كيـف ننسب إلى « فعولة » ، وهل يشترط فيها ما اشترط فى « فعيله وفعيلة » .

ونجيب عن ذلك فنقول :

لقد اختلف سيبويه والمبرد فى النسب إلى ما كان على وزن « فعولة » فمذهب سيبويه هو حذف التاء ثم حذف الواو وإبدال ضمة العين فتحة وعلى ذلك فإنه يقال فى النسب إلى حلوبة وفروقه : حلبى وفرقى ويحتج سيبويه على ذلك بما سمع من قول العرب :

« شنئى فى شنوءة » ، وبالقياس على « فعيلة » نحو : حنيفة فى حذف حرف اللين فى المؤنث دون المذكر ، تشبيها لواو المد بيائه لتساويهما فى

---

(١) أى أنها هى واللام من جنس واحد .

(٢) ينظر حاشية الصبان ١٨٧/٤ والتصريح ٣٣١/٢ .

(٣) اسم امرأة وهى زوجه سمهر المنسوب إليه الرماح

المد وفى المحل يعنى كونهما بعد العين ، ولولا هذا القياس لم يكن لفتح العين المضمومة فى « فعولة » بعد حذف الواو وجه لأن « فعليا » بضم العين وكسر اللام كضمرى موجود فى كلام العرب (١)

ومذهب المبرد هو وجوب بقاء الضم والواو فى « فعوله » دون التفرقة فى ذلك بين المذكر والمؤنث وصحيح اللام ومعتلها ، وعلى ذلك فهو يقول فى النسب إلى حلوبة وحلوب وعدوة وعدو : حلوبى وعدوى ، وشنئى عنده شاذ لأنه لم يسمع غيره فلا يجوز القياس عليه (٢) .

وقد أيد بعض العلماء كابن يعيش والرضى مذهب المبرد من ناحية القياس والتعليل .

يقول ابن يعيش : وقول أبى العباس متين من جهة القياس وقول سيبويه أشد من جهة السماع وهو قولهم : شنئى ، وهذا نص فى محل النزاع ، أ هـ (٣)

ويقول العلامة الرضى بعد أن عرض الرأيين : وقول المبرد هنا متين كما ترى . أ. هـ (٤)

كما أيد بعض العلماء كابن جماعة مذهب سيبويه وقواه ، وقد ذكر ذلك أساتذتنا محققو كتاب شرح الشافية للرضى وأستحسنوه فقالوا : لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الأقوال فى هذه المسألة : والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح للسماع ، فإن العرب حين نسبت إلى « شنوءة » قالوا : شنئى

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٤٥ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٣

(٢) ينظر : شرح الشافية ٢/٢٤ والأشمونى ٤/١٨٦

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٤٦—١٤٧

(٤) شرح للشافية للرضى ٢/٢٤

« فإن قيل : شنئى ، شاذ ، أجيب بأنه لو ورد غـيره مخالفا له صح ذلك، ولكن لم يسمع فى فعولة غيره ، ولم يسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منها ، فصار أصلا يقاس عليه » ا . هـ والذى ذكره ابن جماعة فى مذهب سيبويه وجيه كما لا يخفى . أ هـ (١)

ونشير إلى أن أكثر النحاة قد نسب هـذا الرأى الثانى إلى المبرد ولم يذكروا فى هذه المسألة إلا هـذين الرأيين ، وقد رأيت أن السيوطى فى كتابه همع الهوامع ينسب الرأى الثانى إلى الأخفش والجرمى والمبرد ، وهذا يبين لنا أن المـبرد مسبوق بهذا الرأى كما أنه ذكر فى المسألة رأيا ثالثا لابن الطراوة وهو أنه يحذف من « فعولة » الواو ويترك ما قبلها على الضم « فيقول فى حمولة وركوبة : حملى وركبى .

يقول السيوطى بعد أن ذكر رأى سيبويه : وذهب الأخفش والجرمى والمبرد إلى أنه ينسب على لفظه كقولهم فى أزد شنوة شنوى وذهب ابن الطراوة إلى أنه تحذف الواو ويترك ماقبلهـا على الضم ، فيقال : حملى وركبى . أ . هـ (٢)

وبعدهذا كله نقول إنه لايجوز حذف الواو من فعولة إلا إذا تحقق فيها الشرطان اللذان تحققا فى « فعيلة » وهما :

١ — أن تكون العين صحيحة مع صحة اللام .

٢ — أن تكون العين غير مضعفة .

وبناء على ذلك فلاحذف فى نحو : قوولة وبيوعة فى مبالغة قائل وبائع لاعتلال العين مع صحة اللام ، فلو حذفت الواو والياء لقيل : قولى وبيعى

---

(١) هامش رقم (٢) من ص ٢٤ من من الجزء الثانى شرح الشافية للرضى
(٢) همع الهوامع للسيوطى ٢/١٩٥

« فيلزم قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فيكثر التغيير وتبعد الكلمة عن أصلها .

كذلك لا حذف في نحو : كدودة وملولة ، لأن العين مضعفة فلو حذفت الواو لقلنا : كددي وملي ، فإن لم تدغم المثلين ثقلت الكلمة وإن أدغمنا بعدت الكلمة عن أصلها (١) .

(١) ينظر شرح الشافية ٢/٢٥ والتبيان ١/٢٣٠ والمفيد ص٥٦ .

النسب إلى فعيل وفعيل وفعول

يجب حذف ياء « فَعيل » « وفُعَيل » عند النسب إليهما ثم فتح العين وقلب اللام ألفا فواوا بشرط أن تكون لا مهما معتلة نحو . غني وعلي وقصي وأبي تصغير « أب » فيقال في النسب إلى هذه الأسماء غنوي وعلوي وقصوي وأبوي .

ونلحظ هنا أن الياء التي حذفت من فعيل وفعيل المعتل اللام هي الياء الأولى أما الياء الثانية فقد قلبت عند النسب كما رأينا ألفاً ثم واوا ، والسبب في ذلك كله هو كراهة اجتماع الياءات مع الكسر . كما نلحظ أن حذف الياء من فعيل مقترن بكون لا مهما معتلة ومعنى ذلك أن اللام لو كانت حرفا صحيحا لا تحذف هذه الياء نحو : ثقيف وعقيل وتميم وقريش وكليب ونمير فيقال في النسب إليهما : ثقيفي وعقيلي وتميمي وقريشي وكليبي ونميري .

وشذ في ثقيف وقريش وهزيل : ثقفي وقرشي وهـــذلي . هذا رأي سيبويه حيث قال : « قال الخليل : كل شي من ذلك عدلته العرب تركته على ماعدلته عليه ، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهم على القياس .

فمن المعدول الذي هو على غير القياس قولهم في هذيل : هذلي وفي فقيم كنانة : فقمي وفي مليح خزاعة : ملحي وفي ثقيف : ثقفي[1] ا . هـ .

أما المبرد فيجيز فيه الوجهين : الحذف وعدمه قياسا على ما سمع لكثرته .

يقول : « واعلم أن الاسم إذا كانت فيـــه ياء قبل آخره وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز ، لأنها حرف ميت وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا الياء الساكنة لذلك .

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٥

وسيبويه وأصحابه يقولون : إثباتها هو الوجه ، وذلك قولهم في النسب إلى سليم : سلمي وإلى ثقيف : ثقفي وإلى قريش : قرشي ا هـ[1]

هذا ما يحدث عند النسب إلى فعيل وفعيل .

أما « فعول» فهو إما صحيح اللام «نحو كسول وملول أو معتل اللام بالواو نحو : عدو أو معتل اللام بالياء نحو : بغي» .

فإن كان صحيح اللام أو معتل اللام بالواو فإنه عند النسب إليه لا يحدث فيه تغيير ولا يحذف منه شيء فيقال في النسب إلى كسول وملول وعدو : كسولي وملولي وعدوي .

وإن كان معتل اللام بالياء نحو بغي ، وأصله بغوي ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فإنه يأخذ حكم ما آخره ياء مشددة بعد حرفين فتحذف الأولى وتصير الثانية واوا فيقال في النسب إلى بغي : بغوي[2] .

---

(١) المقتضب ٣/١٣٣

(٢) ينظر التبيان ١/٢٣٢ والمقيد ص ٥٧

النسب إلى ما آخره ياء ساكن ما قبلها

عند النسب إلى ما آخره ياء ساكن ما قبلها يجب أولا أن نعرف نوع هذا الحرف الساكن هل هو حرف صحيح أو معتل ؟

فإن كان صحيحا نحو : رمى وظبى وقربة وزبية بقيت الياء ، فيقال فى النسب إلى هذه الأسماء : رميى وظبيى وقربى وزبيى . وهذا الحكم يجرى على الاسم الذى آخره ياء قبلها حرف صحيح ساكن سواء أكان مذكرا أم مؤنثا كما فى الأمثلة السابقة : وسواء كانت الياء ثالثة أو رابعة أو خامسة . هذا رأى الخليل وسيبويه .

ولكن يونس يوجب فيما كانت ياؤه ثالثة وبعدها تاء فتح الحرف الساكن وقلب الياء واوا(١) فيقول فى : ظبية وقرية عند النسب إليهما : ظبوى وقروى فهو بذلك يفرق بين المنسوب إليه المذكر والمؤنث ، ويحتج يونس بما سمع عن العرب من قولهم فى النسب إلى قرية : قروى وإلى زينة : زنوى وهذا عند سيبويه شاذ لا يقاس عليه .

وإن كان الساكن الواقع قبل الياء ألفا فهذه الألف إما أن تكون أصلية أو زائدة ، فإن كانت أصلية نحو : راية وغاية وآية جاز فى الياء عند النسب ثلاثة أوجه .

١ — بقاؤها دون تغيير وهو الأقيس فيقال فى النسب إلى الاسماء السابقة رايى وغايى وآيى .

---

(١) لم تقلب الياء إلى واو مباشرة ولكنها قلبت أولا إلى ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت بعد ذلك واوا :

٢ – قلبها واوا نظرا لأن الياء ثقيلة قبل ياء النسب فيقال : راوى ، وغاوى وآوى كما قيل: عموى وشجوى فى عم وشج .

٣ – قلبها همزة قياسا على سائر الياءات المتطرفة المستثقلة بعد الألف فيقال : رائى وغائى وآئى .

وإن كانت الألف زائدة نحو : نهاية وبداية ورماية جاز فى الياء وجهان :

الأول : قلبها همزة وهو الأرجح فيقال فى النسب : نهائى وبدائى ورمائى .

الثانى : قلبها واوا لاستثقال الياء قبل ياء النسب فيقال : نهاوى وبداوى ورماوى .

ونلحظ هنا أن الياء مع الألف الأصلية وقعت ثالثة فجاز فيها ثلاثة أوجه ومع الألف الزائدة كانت رابعة فصاعدا فجاز فيها وجهان فقط ونخلص من هذا إلى أن الياء التى قبلها ألف يجوز فيها ثلاثة أوجه أن كانت ثالثة وهى :

الإبقاء والقلب واوا والقلب همزة .

ويجوز فيها وجهان فقط إن كانت رابعة فصاعدا وهما :

القلب همزة أو القلب واوا

هذا هو حكم الياء إن كان الساكن الذى قبلها ألفا . أما إذا كان الساكن الذى قبلها ياء نحو : غنى أو واوا نحو: بغى(١)، فإنه يأخذ حكم

---

(١) أصل بغى : بغوى : اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما =

ما آخره ياء مشددة بعد حرفين أو أكثر بمعنى أن تحذف الأولى وتقلب الثانية واوا فيقال فى النسب إلى الاسمين السابقين غنوى ويغوى(١) .

= بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء .

(١) ينظر شرح الشافية ٢/٥١ والتبيان ١/٢٣٩ والمفيد ص ٥٨ — ٥٩

النسب إلى ما آخرة واو

ينسب إلى ما آخره واو دون تغيير باتفاق إذا كان ما قبلها ساكنا ويستوى فى ذلك الساكن الصحيح والمعتل ولا فرق فى ذلك بين ما كانت الواو فيه ثالثة أو غير ثالثة . ولا بين ما كان بعد الواو فيه تاء أولا ، فيقال فى النسب إلى دلو وعروة وجاوه وشقاوه وعدو وواو : دلوى وعروى وجاوى وشقاوى وعدوى وواوى .

وقد بقيت الواو هنا دون حذف لعـــدم استثقالها قبل ياء النسب وخفتها .

ويرى يونس أن الواو إذا كانت ثالثة ووقع بعدها تاء نحو عروة يجب حذف التاء وفتح ما قبل الواو ، لأن التغيير يشجع على التغيير فيقول فى النسب إلى عروة : عروى بفتح الراء (١) .

فإن كان ما قبل الاسم الذى آخره واو مضموما ولا يـكون ذلك إلا فيما ختم بتاء تأنيث نحو : لبوة وعرقوة ومروة وترقوة وقحدوة ، حذفت هذه التاء وقلبت الواو ياء لأنها أصبحت متطرفة بعد ضمة فى اسم متمكن ولا نظير له ثم تقلب الضمة كسرة لمناسبة الياء ، فيأخذ الاسم حينئذ حكم الاسم المنقوص عند النسب إليه . فتقلب الياء واوا ويفتح ما قبلها إن كانت ثالثة نحو مروى فى مروة ، ويجوز فيها الوجهان أى قلبها واوا أو حذفها إن كانت رابعة نحو : عرقى وعرقوى وترقى وترقوى فى النسب إلى عرقوة وترقوة ويجب حذفها إن ، كانت خامسة فصاعدا نحو : قلنسى وقحدى فى النسب إلى : قلنسوة وقحدوه ، وبعض العرب ينسب إلى ما آخره واو دون تغيير إلا حذف التاء أى أنه يبقى الواو دون حذف أو قلب ، كما يبقى

---

(١) ينظر الـكتاب ٣٤٨/٣

الضم قبلها . لأنه يعتبر أن ياء النسب حلت محل تاء التأنيث فحفظت الواو من التطرف ، فيقول فى النسب إلى الاسماء السابقة : لبوى وعرقوى — وقلنسوى ومروى وترقوى وقمحدوى .

يقول الرضى العرب يجعـــل الياء قائما مقام التاء حافظا للواو من التطرف ، لأن فى الياء جزئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما فى تاء التأنيث ، فيقول : قرنوى وقمحدوى، ويقول أيضا : مروى فى مروة[1] .

---

(١) شرح الشافية للرضى ٢/٤٦ وينظر التبيان ١/٢٤٣

النسب إلى الثنائي

معنى أن الاسم ثنائي أي أنه على حرفين اثنين فقط ، وهذا النوع من الاسماء إما أن يكون ثنائيا في أصل وضعه ، وإما أن يكون ثلاثيا حذف أحد أصوله (الفاء أو العين أواللام) .

وإليك حكم كل :

النسب إلى الثنائي وضعا :

الثنائي وضعا إما أن يكون ثانيه حرفا صحيحا أو حرف علة فإن كان ثانيه صحيحا وجعل علما للفظه وجب تضعيف ثانيه ، فتقول في النسب إلى كم ولم كمي ولمي بتشديد الميم .

أما إذا جعل علما على غير لفظه كأن تسمى إنسانا « بكم » أو « لم » لا يضعف ثانيه فيقال في النسب إلى كم ولم على هذا : كمي ولمي من غير تشديد الميم .

وإن كان ثانية معتلا وجب تضعيفه (أي الثاني) سواء جعل علما على لفظه او على غير لفظه فيقال في النسب إلى ما وكي ولو : مائي و كيوي ولووي .

ويلاحظ أن الألف ضعفت في ما « فصارت همزة وأن الياء ضعفت في كي فصارت مثل « حي » فكما يقال فيها حيوي يقال في « كي » كيوي وضعفت الواو في « لو » فصارت مثل « دو »[1] فكما يقال « دووي » يقال في « لو » « لووي »[2]

---

(١) الدو بفتح الدال وتشديد الواو الفلاة

(٢) ينظر الأشموني وحاشية الصبان ٤/١٩٦ — ١٩٧ والتبيان ١/٢٥٧ — ٢٥٨ والمفيد ص ٦١ — ٦٢

النسب إلى ما حذف أحـــد أصوله

بينا أن الثنائي قد يكون ثنائيا في أصل وضعه وقد يكون ثلاثيا حذف منه أحد أصوله (الفاء أو العين أو اللام) ومقصدنا هنا أن نبين حكم كل واحد من هذه الأسماء عند النسب إليه وقد بينا قبل ذلك مباشرة حكم النسب إلى الثنائي وضعا .

النسب إلى الثلاثي المحذوف ، الفاء

الثلاثي المحذوف الفاء إما أن تكون لامه صحيحة نحو : عدة ومقة ودعة وسعة وزنة وإما أن تكون لامه معتلة نحو : شية ويطرد ذلك في المصدر الذي فاؤه واو ومضارعه محذوف الفاء كما في الأمثلة المتقدمة .

فإذا أريد النسب إلى اسم ثلاثي حذفت فاؤه ، فإن كانت لامه صحيحة لم ترد فاؤه ، فيقال في النسب إلى عدة ومقة ودعة وسعة وزنة ، عدي ومقي ودعي وسعي وزني .

والسبب في عدم رد الفاء هنا هو أن حذفها قياسي لعلة تقتضي الحذف وهي متابعة المصدر لفعله والعلة باقية وليست هناك ضرورة لرد المحذوف وأيضاً فإن الفاء ليس موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف وبلا ضرورة .

وإن كانت لامه — أي الاسم المحذوف الفاء — معتلة كما في شية[1]

---

(١) الشية كل لون يخالف معظم لون الفرس وأصلها وشي بكسر الواو وسكون الشين ، فحذفت فاء الكلمة حملا على حذفها في الفعل المضارع وحركت العين بالكسرة وعوض عن المحذوف التاء .

وجب رد الفاء عند النسب والسر فى رد الفاء المحذوفة هنا هو أن الاسم يبقى على حرفين ثانيهما لين ، لأن التاء تحذف كما هو معروف عند النسب ، فيصير حرف اللين كالمتطرف ، لأن ياء النسب كالعدم حيث إنها مقدرة الانفصال ، ولا يجوز فى الاسم المعرب تطرف اللين ثانياً ، لأنه يسقط بالتقاء الساكنين اما لأجل التنوين أو غيره فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وهذا لايجوز فلما كان الأمر كذلك ردت الفاء المحذوفة حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف آخرها لين كعصا وعم .

ويرى سيبويه أن كسرة العين فى الاسم ماتزال باقية بعد رد الفاء ولم تجعل ساكنة كما كانت فى الأصل، فيقول فى النسب الى «شية» وشيى ثم تقلب كسرة العين فتحة كما تقلب فى ابل ونمر فتقلب الياء ألفا ثم واوا فتصير : وشوى .

وللأخفش فى ذلك رأى يخالف رأى سيبويه حيث إنه يرى أن الكلمة ترد إلى وزنها الأصلى عند رد الحرف المحذوف ، وعين الكلمة كما عرفنا أصلها السكون ، وعلى ذلك فهو يقول فى النسب الى شية : وشيى بسكون الشين كما يقال فى النسب إلى ظبى ظبيى .

ويجعل الفراء الفاء المحذوفة فى هذا الباب بعد اللام سواء أكان الاسم صحيح اللام أم معتلها وحينئذ يصح ردها لأنها صارت فى موضع التغيير أعنى فى الآخر ، فيقول فى النسب إلى عدة وزنة وشية عدوى وزنوى وشيوى ، وهو فى ذلك يقيس على ماروى عن بعض العرب من قولهم فى عدة : عدوى(١) .

---

(١) ينظر شرح الشافية ٦٢/٢ — ٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٦ والهمع ١٩٦/٢ والتصريح ٣٣٥/٢ والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٦٠٠/٢ والمقتضب ١٥٦/٣ — ١٥٧ .

النسب إلى الثلاثى المحذوف العين

ينسب إلى الثلاثى المحذوف العين بدون رد العين إن كانت لأمه صحيحة وكان غير مضعف نحو : سه وأصله: سته ومذ وأصله منذ فيقال فى النسب إلى هذين الاسمين : سهى ومذى ، ولم ترد العين المحذوفة هنا لأنها ليست موضع تغيير كاللام ، ولأنه يمكن للمنسوب إليـــه أن يستقل ويعرب بدونها .

فإن كان المحذوف العين مضعفاً وجب رد عينه المحذوفة عند النسب فيقال فى النسب إلى «رب» مخفف «رب» بحذف الباء الأولى إذا سمى به : «ربى أما إذا كان المحذوف العين معتل اللام وجب رد العين المحذوفة أيضاً كما كان فى المضعف ، فيقال فى النسب إلى «مر» اسم فاعل من أرى «مرئى» على مذهب سيبويه ومرئى أو مراوى على مذهب الأخفش ، لأنهما

— أى سيبويه والأخفش — يختلفان فى حركة العين هنا من حيث بقاؤها على ماهى عليه أو ردها إلى أصلها وهو السكون، وقد سبق بيان ذلك فى المحذوف الفاء. ونشير إلى أن هذا النوع من الاسماء المحذوفة، العين قليل جداً فى كلام العرب(١) .

---

(١) ينظر الأشمونى ٤/١٩٧ وحاشية الصبان ٤/١٩٧

النسب الى الثلاثى المحذوف اللام

عند النسب إلى المحذوف اللام يجب علينا أولا أن نتعرف على نوع الحذف هل هو لعلة مطردة أولا ؟

فإن كان لعلة مطردة كالتقاء الساكنين فى نحو . فتى وعصا وجب رد المحذوف لزوال علة الحذف وهى التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين فيقال فى النسب إلى الاسمين السابقين فتوى وعصوى .

وإن كان الحذف لغير علة مطردة وجب رد اللام فى حالتين أثنتين :

١ — إذا كانت العين حرف علة ولم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح نحو : شاة[1] وذو مال ، فيقال فى النسب إليهما : شاهى[2] وذووى ، فإن أبدل منها حرف صحيح نحو : فم فى «فو» لم ترد اللام فيقال فى النسب إلى هذا الاسم : «فمى» .

٢ — إذا كانت اللام قد ردت فى تثنية أو جمع تصحيح بالألف والتاء أو فى الإضافة وذلك كما فى بعض الأسماء الستة نحو : أب وأخ وحم وهن وفى نحو : سنة وهنه وعضة ، حيث قيل فى هذة الاسماء أبوان وأخوان وحموان وهنوان فى حالة التثنية ، وأبوك وأخوك وحموك وهنوك فى حال الإضافة ، كما قيل : سنوات وهنوات وعضوات فى جمع التصحيح وقد ردت اللام فى هذه الأحوال السابقة كما رأينا ، فيقال فى النسب إلى هذه الاسماء السابقة : أبوى وأخوى وحموى وهنوى وسنوى أو سنهى وعضوى .

---

(١) أصل شاة : شوهة بسكون الواو ، حذفت الهاء تخفيفا وفتحت الواو لأجل تاء التأنيث ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصارت : شاة .

(٢) هذا مذهب سيبويه أما الأخفش فيقول فيها شوهى لأنه يرد الكلمة إلى سكونها الأصلى بعد عودة المحذوف منها .

فإذا كانت العين صحيحة ولم ترد اللام فى تثنية ولا جمع ولا إضافة جاز لنا عند النسب رد المحذوف وتركه : نحو : يد ودم وشفه وأمه وغد وحر فيقال فى النسب : يدى ويدوى ودمى ودموى وشفى وشفوى وأمى وأموى وغدى وغدوى وحرى وحرحى ، ومذهب سيبويه كما سبق هو فتح العين عند رد المحذوف ولو كان أصلها السكون فيقول : يدوى ودموى .

أما الأخفش فإنه يرجع بالحرف إلى أصله عند رد المحذوف فهو يقول فى يد ودم وغد وحر : يدى ودمى وغدوى وحرحى ، لأنها فى الأصل ساكنة العين(١) .

---

(١) ينظر شرح الشافية ٢/٦٣ والأشمونى ٤/١٩٣ والتبيان ١/٢٥٣ ، ٢٥٤

النسب الى ماحذفت لامه

وعوض عنها همزة الوصل أو التاء

إذا عوض عن اللام المحذوفة همزة وصل نحو : اسم وابن وابنة واست واثنان واثنتان فنحن بالخيار بين ترك الاسم على حاله أو رد اللام المحذوفة وحذف همزة الوصل عند النسب فيقال فى النسب إلى هذه الاسماء اسمى وسموى وابنى وبنوى واستى وستهى واثنى وثنوى ولا يجوز لنا أن نجمع بين الهمزة واللام ، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه .

يقول سيبويه : هذا باب الإضافه إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين فإن شئت تركته فى الإضافة على حاله قبل أن تضيف وإن شئت حذفت الزوائد ورددت ما كان له فى الأصل ، وذلك : ابن واسم واست واثنان واثنتان وابنه ، فإذا تركته على حاله قلت : اسمى واستى وابنى واثنى فى اثنين واثنتين .

وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله .

وإن شئت : حذفت الزوائد التى فى الاسم ورددته إلى أصله فقلت : سنوى وبنوى وستهى ، وإنما جئت فى است بالهاء ، لأن لامها هاء ، ألا ترى أنك تقول : الأستاه وستيهة فى التحقير(١) اهـ .

أما إذا كانت اللام المحذوفة قد عوض عنها التاء نحو : أخت

---

(١) الكتاب ٣/٣٦١

وبنت فإن سيبويه يوجب حذف التاء ورد اللام عند النسب وحينئذ يرجع إلى صيغة المذكر فيقال فى النسب إلى الاسمين السابقين أخوى وبنوى[1] .

ويجيز الأخفش مع هذا الرأى رأياً آخر وهو أن تبقى التاء فيقال : أختى وبنتى[2] .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٦٣

(٢) ينظر شرح الشافية ٢/٦٧ — ٦٩

النسب الى الاعلام المركبة

العلم المركب إما أن يكون إسناديا أو مزجياً أو عددياً أو إضافياً وهذه الأعلام وإن كانت تتفق فى كيفية النسب إليها من جهة القياس إذ القياس فيها أن ينسب إلى الصدر منها ويحذف العجز إلا أنه قد وردت فيها آراء أخرى .

ونريد هنا أن نبين طريقة النسب إلى كل نوع من هذه الأنواع على حده حتى نتعرف على كل الآراء التى وردت فيه مخالفة للقياس .

أولا : المركب الإسنادى : القياس فيه أن ينسب إلى صدره ويحذف عجزه ، فيقال فى النسب إلى جاد الحق ، وتأبط شراً وبرق نحره وسر من رأى جادى وتأبطى وبرقى وسرى .

وأجاز الجرمى النسب إلى الصدر أو إلى العجز ، فيقول فى تابط شراً : تأبطى أو شرى[1] .

ثانياً : المركب المزجى: وقياسة أن ينسب إلى صدره وأن يحذف عجزه كما بينا قبـــل ذلك فيقال فى النسب إلى : بعلبك ومعد يكرب ورام هرمز وحضر موت : بعلى ومعدى أو معدوى ورامى وحضرى .

وقيل أنه يجوز النســب إلى الصــدر أو إلى العجز كما مر فى المركب الإســنادى وهـــو رأى الجرمى أيضاً ، فيقــال فى النسب إلى بعــلبك مثلا :

بعلى أو بكى وفى النسب إلى رامهرمز : رامى أو هرمزى .

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضى ٢/٧٢

يقول الشاعر :

تزوجتها رامية هرمزية
بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق(١)

وقد ينسب إليه من غير حذف نحو : بعلبكى وليس هذا الرأى خاصا بالمركب المزجى وإنما هو عام فى كل مركب بشرط أن يخف لفظه كما فى بعلبك، وأجاز بعض العلماء أن يبنى من جزأى المركب المزجى اسم على وزن فعلل وينسب إليه نحو : حضرمى فى حضر موت .

وقد بين الأشمونى أن هذا الوجه والوجه الذى قبله شاذان — لا يقاس عليهما يقول وهو يتحدث عن الأوجه الجائزة فى النسب إلى المركب المزجى :

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب : نحو بعلبكى .

الرابع : أن يبنى من جزأى المركب اسم على فعلل وينسب إليه، نحو حضرمى ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما(٢) اهـ .

ثالثاً : المركب العددى : المركب العددى لا ينسب إليه إلا بعد جعله علماً كأن يسمى بخمسة عشر ، والسبب فى ذلك أنه إن لم يجعل علماً لا يمكن

---

(١) لم يعلم قائله وهو من الطويل والشاهد فيه قوله : راميه هرمزية حيث نسب إلى المركب المزجى بإلحاق ياء النسب إلى الصدر والعجز وينظر فى شرح شواهد الشافية للبغدادى ص ١١٥ وشرح الشافيه للرضى ٢/٧٢ والتصريح ٢/٣٣٢ والأشمونى بحاشية الصبان ٤/١٩٠

(٢) الأشمونى بحاشية الصبان ٤/١٩٠

حذف أحد جزأيه ، إذ هما فى المعنى معطوف ومعطوف عليه ، فمعنى خمسة عشر : خمسة وعشر ، ولا يمكن لواحد من المعطوف أو المعطوف عليه أن يقوم مقام الآخر .

يقول الرضى : ولا يجوز النسب إلى العدد المركب غير علم ، لأن النسب إلى المركب بلا حذف شىء منه مؤد إلى الإستثقال كما مر ، ولا يجوز حذف جزأى المركب المقصود منه العــــدد ، إذ هما فى المعنى معطوف ومعطوف عليه ، إذ معنى خمسة عشر : خمسة وعشر ، ولا يقوم واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر(١) ا هـ .

وينسب إلى هذا النوع من المركب بحذف عجزه والنسب إلى صدره كما هو القياس فى المركبات ، فيقال فى النسب إلى أثنى عشر ، وخمسة عشر . اثنى أو ثنوى ، لأن النسب يكون حينئذ إلى «اثنان» والنسب إليه كالنسب إلى «اسم» حيث قيل فيه : اسمى أو سموى وقد مر بيان ذلك ويقال فى النسب إلى خمسة عشر : خمسى .

رابعاً : المركب الإضافى : وقياسه أن ينسب إلى صدره ويحذف عجزه(٢) .

فيقال فى النسب إلى امرىء القيس وشمس الدين وسيف الدولة أمرئى وشمسى وسيفى .

ويستثنى من المركب الإضافى عدة أشياء القياس فيها أن ينسب إلى

---

(١) شرح الشافية للرضى ٢/٧٣

(٢) لا ينسب إلى المركبات الإضافية إلا بعد جعلها أعلاماً أيضاً لأنها قبل جعلها أعلاماً ليس لمجموع المركب معنى مفرد ينسب إليه . ينظر شرح الشافية ٢/٧٣ والتبيان ١/٢٦٠

العجز ويحذف الصـــدر — أي عكس القياس فيما مر من النسب إلى المركبات وهذه الأشياء هي التي يطرد فيهـا اللبس لو نسب إلى صدرها وهي :

١ — الكنى : وهي الأعلام التي تصدر بأب أو أم نحو : أبو بكر وأبو حفص وأبو هريرة وأم كلثوم وأم هاشم .

فيقال في النسب إلى هذه الأسماء : بكري وحفصي وهريري وكلثومي وهاشمي .

٢ — الاسماء المصدرة بابن مما صار علماً بالغلبة نحو : ابن عباس وابن خلدون وابن الزبير وابن زيدون ، ويقال في النسب إليها : عباسي وخلدوني وزبيري وزيدوني .

٣ — الاسماء التي يخاف اللبس فيهـا اذا حذف عجزها : وذلك كما في الأعلام المصدرة بلفظ عبد نحو : عبد الدار وعبد مناف وعبد شمس فيقال في النسب إليها : داري ومنافي وشمسي .

وبعض العلماء يجريه على قياس المركبات فينسب إلى الصدر ويحذف العجز فيقول في النسب إلى الاسماء السابقة : عبدي .

وبعضهم يقول في عبد شمس وعبد الدار وعبد القيس : عبشمي وعبدري وعبقسي ، فيشتق من الاسمين اسما واحداً على وزن «فعلل» كما كان في المركب المزجي ، وهذا شاذ كما بينا لا يقاس عليه(١) .

---

(١) ينظر شرح الشافية ٢/٧٣ والأشموني ٢/١٩١ وشرح الألفية للمرادي ٥/١٤٢ والتصريح ٢/٣٣٢ والتبيان ١/ ٢٦٠ والمفيد ص ٦٩

فائدة :

نسب إلى الجزء الأول من المركب وحذف الجزء الثانى منه وهو العجز ، لأن المركب ثقيل ، فلو نسب إليه دون حذف شىء منه لازداد ثقلا بياء النسب،وحذف الثانى دون الأول، لأن الثقل نشأ منه وهو أيضاً موضع التغيير لأنه آخر جزء فى الكلمة(١) .

(١) ينظر شرح الشافية ٢/٧٢ والتبيان ١/٢٥٩

النسب بغير ياء

استعملت العرب بعض الصيغ لتدل على ماتدل عليه النسبة بالياء بمعنى أنهم قد استغنوا عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على صيغة من هذه الصيغ وهذه الصيغ هى :

١ ـ فاعل بمعنى ذى كذا من غير أن يكون اسم فاعل نحو: لابن وتامر وطاعم .

٢ ـ فعّال بمعنى ذى كذا من غير أن يكون مبالغة فى اسم الفاعل، وتكثر هذه الصيغة فى الحرف نحو : بقال وجزار ونجار ومن ذلك قوله تعالى : « وماربك بظلام للعبيد »(١) .

وقد جاء من الصيغة الأولى وهى استعمال فاعل بمعنى صاحب كذا قول الشاعر وهو الحطيئة :

فغررتنى وزعمت أنك لابن فى الصيف تامر(٢)

ومن الصيغة الثانية وهى فعّال بمعنى ذى كذا قول الشاعر(٣)

---

(١) من الآية رقم ٤٦ من سورة فصلت .

(٢) البيت من مجزوء الكامل وهو فى الكتاب ٣ / ٣٨١ والمقتضب ٣ ، ٥٨ والخصائص ٣ ، ٢٨٢ واللسان « لبن » والشاهد فى قوله (لابن) حيث استعمل صيغة فاعل بمعنى صاحب كذا فأغنت عن ياء النسب

(٣) هو امرؤ القيس والبيت من الطويل وهو فى الكتاب ٣ / ٣٨٣ والعينى ٤ / ٥٤٠ ومغنى اللبيب ص ١١١ تحقيق محمد محى الدين وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢ / ٣٤٠ . والشاهد فى قوله . (بنبال) حيث استعمل صيغة فعال بمعنى ذى كذا فأغنت عن ياء النسب .

ليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيف وليس بنبّال

٣ - فعل بمعنى صاحب كذا نحو : طعم ولبس ونهر أى صاحب طعام وصاحب لباس وصاحب عمل بالنهار .

وهذه الصيغة تستعمل فى الجوامد وقد استعملت فى النسب بقلة .

وهذه الصيغ كما بينا المقصود منهـــا النسبة وليس اسم الفاعل ولا المبالغة فيه .

ويمكننا التعرف على أن هذه الصيغ عند ورودها قد جاءت للنسبة وأنها ليست باسم فاعل ولا للمبالغة فيه بشيئين .

١ - أن لا يكون لهذه الصيغة فعل ولا مصدر نحو: فابل وبقال ومكان آهل : أى ذو أهل .

٢ - أن يكون لها فعل ومصدر لكنه إما بمعنى المفعول كماءدافق وعيشة راضية وإما مؤنث مجرد من التاء كحائض وطالق(١)

ولنا هنا أن نتساءل فنقول : أى هذه الصيغ أكثر استعمالا وهل هذه الصيغ التى ذكرت قياسية ؟

ونجيب على ذلك فنقول :

أكثر هذه الصيغ استعمالا صيغة فعّال ، وأما أن هذه الصيغ قياسية

أولا ، فهذا موطن خلاف بين سيبويه والمبرد ، فسيبويه يرى أن صيغة « فعال » مع كثرتها ليست قياسية وأنها غير مطردة ، يقول وهو يتحدث صيغة فعّال :

---

(١) ينظر شرح الشافية ٢/ ٨٥ - ٨٦

وليس فى كل شىء من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لاتقول لصاحب البر : برار ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق . ا ه(١)

ويرى المبرد أن صوغ « فعال » للنسب قياسى . يقول «وكل من رأيناه ممن نرضى عربيته يقول لصاحب البر : برار حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه إلى حجة من شعر ولا غيره ا ه(٢)

وقد رد ابن ولاد رأى المبرد وأيد رأى سيبويه فقال بعد أن ذكر الرأيين : فالنفس إلى الدعوى الأولى أسكن وبها أوثق -يعنى رأى سيبويه- لاسيما إذا أضفنا إلى ذلك أنا لم نسمعه من عالم ولا من عربى ا ه(٣)

ويذكر أستاذنا الدكتور كحيل فى كتابه التبيان أن المتأخرين من العلماء ومجمع اللغة العربية يؤيدون رأى المبرد . يقول سيادته :

والعلماء وخاصة المتأخرين منهم يؤيدون رأى المبرد : وقد أخذ المجمع اللغوى به فقرر : أنه يصاغ فعال قياسا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشىء ، فإذا خيف اللبس بين صانع الشىء وملازمه كانت صيغة فعّال للصانع وكان النسب بالياء لغيره فيقال زجاج لصانع الزجاج وزجاجى لبائعه اه(٤)

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٨٢ .
(٢) المقتضب ٣/١٦٢ هامش رقم (١) وينظر التبيان ١ / ٢٦٤
(٣) المقتضب ٣ / ١٦١ هامش رقم (١)
(٤) التبيان ١/ ٢٦٤ وينظر مجلة المجمع اللغوى ١/٢٠٥

شواذ النسب

عرفنا مما سبق القواعد الخاصة بكل اسم يراد النسب إليه وطبعى أن ماجاء مخالفا لذلك إنما هو شاذ لايقاس عليه ونعرض هنا بعض الألفاظ التى جاءت على غير القياس المعروف فى النسب وهى :

العالية : وهو موضع بقرب المدينة قالوا فى النسب إليه : علوى والقياس أن يقال فيه : عالى أوعالوى ، وهم بذلك يكونون قد نسبوا إلى العلو وهو المكان العالى ضد السفل ، لأن العالية مكان مرتفع ،

البصرة : بفتح الباء : قالوا فى النسب إليه بصرى بكسرها والقياس أن يقال فى النسب إليه بصرى بفتح الباء ، وقيل إن الباء كسر فى النسب اتباعا لكسر الراء .

البدو : قالوا فى النسب إليه بدوى بفتح الدال والقياس فى النسب إليه : بدوى بسكون الدال ، وإنما فتح ليكون كالحضرى ، لأنه قرينه .

السهل . وهو ضد الحزن : قالوا فى النسب إليه : سهلى بضم السين فرقا بينه وبين المنسوب إلى سهل اسم رجل .

بنو الحبلى : وهو حى من الأنصار : قالوا فى النسب إليه : حبلى بفتح الباء فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلى .

الشتاء : قالوا فى النسب إليه : شتوى بسكون التاء ، وهذا على رأى المبرد قياس ، لأنه يرى أن شتاء جمع شتوة كصحاف جمع صحفة لأن الجمع فى النسب يرد إلى واحده وقد رد عليه بأن إطلاق الشتاء على ما يطلق عليه الشتوة يضعف قوله .

الخريف : قالوا فى النسب إليه : خرفى بفتح العين كما قالوا فى ثقيف : ثقفى ، وقالوا : خرفى أيضاً بسكون العين بالنسبة إلى المصدر .

البحرين : قالوا فى النسب إليه : بحرانى وقياس النسب إليه : بحرينى لأن نونه معتقب الإعراب .

الأفق : قالوا فى النسب إليه : أفقى بفتح الهمزة والفاء والقياس أن يقال فى النسب إليه : أفقى بضم الهمزة والفاء .

عضاه : قالوا فى النسب إليه : عضاهى ، والقياس أن يقال فى النسب إليه عضهى بالرد إلى المفرد ، لأنه جمع عضه ، وقيل هو منسوب إلى عضاهه بمعنى عضه وهو قليل الاستعمال أى عضاهه .

يمن وشام وتهامة : قالوا فى النسب إليها : يمان وشآم وتهام ولا رابع لها والأصل : يمنى وشأمى وتهمى ، فحذف فى الثلاثة إحدى ياءى النسب وأبدل منها الألف ، ثم أعل إعلال قاض فصار يمان وشآم وتهام .

وجاء النسب إليها على القياس كما سمع أيضاً : « يمانى وشآمى فكأنهما منسوبان إلى : يمان وشآم المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها إذ لا استثقال فيه .

طهية : قالوا فى النسب إليها : طهوى بسكون الهاء كما قيل فيه أيضاً طهوى بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشد من الأول ، والقياس أن يقال فى النسب إليه : طهوى بضم الطاء وفتح الهاء .

زبينة : قبيلة من باهلة ، قالوا فى النسب إليها : زبانى والقياس أن يقال فى النسب إليه : زبنى كحنيفة وحنفى .

مرو : قالوا فى النسب إليه : مروزى .

ومما هو جدير بالذكر هنا أننا لو نسبنا إلى هذه الاسماء المذكورة بعد أن نجعلها أعلاما يجب أن نجريها على القياس كلها ، لأنها شذت فى المواضع المذكورة فقط وبعد جعلها أعلاما صار لها وضع ثان ، فيرجع فى هذا الوضع إلى القياس(١)

تمت بحمد الله

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢ / ٨١ - ٨٤

أسئلة وتمرينات على باب النسب

١ — للنسب أغراض فما هى ، وكيف تنسب إلى الاسم ؟

٢ — كيف تنسب إلى ماختم بتاء التأنيث ؟ وإلى ما آخره ألف التأنيث المقصورة ؟

٣ — حذف الألف المقصورة عند النسب قد يكون واجبا وقد يكون جائزا . وضح ذلك ثم بين متى يجب قلبها واوا مع التمثيل لما تذكر ؟

٤ — كيف تنسب إلى محذوف الفاء وإلى الاسم الثلاثى المكسور العين ؟

٥ — متى يجب رد اللام ومتى يجوز عند النسب إلى محذوف اللام ؟

٦ — هناك صيغ تغنى عن ياء النسب . فما هى مع التمثيل . وهل هى قياسية .

٧ — العلم المركب إما إضافى أو إسنادى أو مزجى أو عددى . فكيف تنسب إلى كل نوع من هذه الأنواع ؟

٨ — أنسب إلى الكلمات الآتية وبين ماحدث فيها من تغيير .

مدية ـ سماء ـ جاد الحق ـ ظبية ـ أبو بكر ـ كرسى ـ بنت ـ أخت ـ سنة ـ طنطا ـ طهطا ـ بنها ـ شاه

٩ — كيف تنسب إلى الثنائى وضعا ؟

١٠ — بين وجه الشذوذ فيما يأتى والقياس فيها :

بدوى ـ سهلى ـ شتوى ـ خرفى ـ بحرانى ـ عضاهى ـ طهوى زبانى ـ مروى .

الفهارس العامة

أولا : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
وماربك بظلام للعبيد	٤٦	فصلت	١٠٨

ثانيا : فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
١ — عرف حميق جمله	٤٨
٢ — بجرى بليق ويذم	٤٨

ثالثا : فهرس المذاهب النحوية

١ — البصريون	٧ — ٨ — ٢٩ — ٤٨
٢ — الجمهور	٤٣
٣ — الكوفيون	٦ — ٨ — ١١ — ٢٩ — ٧٠

رابعا : فهرس الأماكن والبلدان والقبائل

١ — البصرة	١١١
٢ — تهامة	١١١
٣ — بنو الجبلى	١١١
٤ — ذبينة	١١٢
٥ — الشام	١١٢
٦ — العالية	١١١
٧ — اليمن	١١٢

خامسا : فهرس الكتب

سادسا : فهرس الأبيات الشعرية

مرتبة حسب القافية

سابعا : فهرس الأعلام

فهرس مراجع البحث

١) الأمالى الشجرية لابن الشجرى ط دار المعرفة /بيرون ، لبنان .

٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر بالقاهرة .

٣) تاج العروس للزبيدى ط المطبعة الوهابية .

٤) التبصرة والتذكرة للصيمرى تحقيق د / فتحى على الدين ط دار الفكر بدمشق .

٥) التبيان فى تصريف الأسماء د/ حسن كحيل ط السعادة .

٦) تسهيل الفوائد لابن مالك تحقيق الأستاذ / محمد بركات نشر دار الكتاب .

٧) التكملة للفارسى تحقيق د / محمد الشاذلى فرهود منشورات جامعة الرياض .

٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى تحقيق د/عبد الرحمن سليمان نشر مكتبة الكليات الأزهرية .

٩) حاشية الصبان مع شرح الأشمونى ط دار إحياء الكتب العربية .

١٠) حاشية يس على التصريح ط عيسى البابى الحلبى .

١١) خزانة الأدب للبغدادى ط المطبعة الأميرية .

١٢) الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ/محمد على النجار ط دار الهدى — بيروت .

١٣) ديوان أوس بن حجر تحقيق محمد يوسف نجم ط بيروت .

١٤) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط دار إحياء الكتب العربية .

١٥) شرح الألفية لابن الناظم ط بيروت

١٦) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط عيسى البابى الحلبى .

١٧) شرح الحماسة للمرزوقى تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون . لجنة التأليف .

١٨) شرح شافيه ابن الحاجب للرضى تحقيق الشيخ محمد محي الدين ورفاقه ط دار الكتب العلمية — بيروت .

١٩) شرح الشواهد الصغرى للعينى بهامش شرح الأشمونى ط دار إحياء الكتب العربية .

٢٠) شرح شواهد الشافية للبغدادى تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط دار الكتب العلمية — بيروت .

٢١) شرح الشواهد الكبرى للعينى بهامش خزانة الأدب ط المطبعة الأميرية .

٢٢) شرح شواهد المغنى للسيوطى . دار مكتبة الحياة .

٢٣) شرح ابن عقيل بحاشية الخضرى على ألفية ابن مالك .

٢٤) شرح المفصل لابن يعيش ط عالم الكتب — بيروت .

٢٥) الغرة لابن الدهان مخطوط بدار الكتب ومنه نسخة بيدى .

٢٦) الفيصل فى ألوان الجموع تأليف عباس أبو السعود ط دار المعارف بمصر .

٢٧) الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون طه الهيئة العامة للكتاب .

٢٨) لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف الجديدة .

٢٩) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة المجلد الأول .

٣٠) مجمع الأمثال للميدانى تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ط مطبعه السنة المحمدية .

٣١) مختار الصحاح .

٣٢) مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد.

٣٣) المفيد فى التصغير والنسب والوقف وهمزة الوصـــل تأليف د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم ط مركز التدريب المهنى .

٣٤) المقتضب للمبرد تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمه ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٣٥) المنصف لابن جنى تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ط الحلبى .

٣٦) النوادر لأبى زيد الأنصارى تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمـــد ط دار الشروق .

٣٧) همع الهوامع للسيوطى ط دار المعرفة — بيروت .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
النسب إلى فعيلى وفعيلى وفعول	٨٩
النسب إلى ما آخره ياء ساكن ماقبلها	٩١
النسب إلى ما آخره واو	٩٤
النسب إلى الثنائى	٩٦
النسب إلى الثنائى وضعا	٩٦
النسب إلى ماحذف احد أصوله	٩٧
النسب إلى الثلاثى المحذوف الفاء	٩٧
النسب إلى الثلاثى المحذوف العين	٩٩
النسب إلى الثلاثى المحذوف اللام	١٠٠
النسب إلى ماحذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل او التاء	١٠٢
النسب إلى الاعلام المركبة	١٠٤
فائدة	١٠٨
النسب بغير ياء	١٠٩
شوزا النسب	١١٢
اسئلة وتمرينات على باب النسب	١١٥
مراجع	١٢٣

رقم الإيدع بدار الكتب
١٩٢٩ / ١٩٨٧